تقرير التنمية الإنسانية العربية

سلسلة أوراق بحثيّة

خلق فُرَصِ العمل في الاقتصادات العربية: الإبحار في المياه الصعبة

جاد شعبان

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدول العربية

برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي
المكتب الإقليمي للدول العربية
تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة – سلسلة أوراق بحثيّة
2010

خلق فُرَصِ العمل في الاقتصادات العربية: الإبحار في المياه الصعبة

جاد شعبان

سلسلة أوراق تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة وسيلةٌ للمشاركة في ما استُحدثَ من أبحاثٍ تهدف إلى تزويد تقرير التنمية الإنسانيّة العربيّة بدفقٍ جديد من المعلومات ومِن ثَمَّ إلى إجراء المزيد من الأبحاث في مجال التنمية البشريّة. إنها سلسلةٌ من المنشورات غير الرسميّة، سريعة الانتشار ويمكن إعادة النظر في عناوينها في مرحلةٍ لاحقة بحيث يُصار إلى نشرها مقالاتٍ قائمةً بذاتها في مجلاّتٍ مختصّة، أو فصولاً في كتبٍ ذات علاقة. من بين كتّاب هذه السلسلة أكاديميّون طليعيّون وممارسون متقدِّمو المواقع من العرب ومن جنسيّاتٍ عالميّة أخرى. أمّا ما توصّلت إليه هذه الأبحاث من نتائجَ وتأويلاتٍ تفسيريّة واستنتاجاتٍ فهي تعود حصرًا إلى الكتّاب المعنيّين ولا تمثّل بالضرورة وجهات نظر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء في منظّمة الأمم المتّحدة. هذه الورقة بقلم جاد شعبان.

* * *

في أيلول/ سبتمبر 2006، اِنْضمَّ جاد شعْبان إلى الجامعة الأميركيّة في بيروت أستاذًا مساعدًا في الاقتصاد؛ حيثُ يُدرِّس حاليًّا التَّنميةَ والاقتصادَ الزراعيّ. قبلَ انضمامه إلى الجامعة الأميركيّة في بيروت، كان عالِمًا اقتصاديًّا في المكتب الإقليميّ للبنك الدَّوليّ في بيروت، حيث أجرى أبحاثًا تتعلّق بتخفيض الفقر وبالإدارة الاقتصاديّة، تَشمل لبنانَ وسورية والأردنّ ومصر. وخلال عمله في البنك الدَّوليّ، ساهَم في صياغة استراتيجياتٍ مختلفة للسياسات تهدف إلى عقْلَنة تخفيف وطأة الفقر، وتخفيضِ البطالة، وإصلاحِ نفقات القطاع العامّ، وتعزيزِ النُّمُوّ الاقتصادي في المنطقة.

شعبان هو الرئيس والعضوُ المؤسِّسُ للجمعيّة الاقتصاديّة اللبنانيّة، ويعمل في الوقت الرّاهن بوَصْفه خبيرًا لمبادرة شباب الشرق الأوسط في مركز وُلْفِنسون للتّنمية في معهد بْروكِنْجز، وباحثًا مشارِكًا مع كلِّيّة الاقتصاد في جامعة تولوز الفرنسيّة.

شعبان حاصلٌ على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلِّيّة الإدارة الأوروبيّة (2000)، والماجستير في البيئة واقتصادِ الموارد الطبيعيّة من كلِّيّة الاقتصاد في جامعة تولوز (2001)، والدّكتوراه في الاقتصاد (2004) من الجامعة نفسِها. تَشمل اهتماماتُه البحثيّةُ الحاليّةُ الفقرَ وعدمَ المساواة في المجتمعات المستقطَبة، وتنميةَ الشباب، واقتصادَ الصناعات الزراعيّة–الغذائيّة. وقد نُشِرت له مقالاتٌ علميّةٌ عدّة في مجلاّتٍ أكاديميّةٍ دَوْليّة.

المحتويات

لائحة الجداول/ لائحة الأشكال 6

ملخّص تنفيذي 7

1. عدم التجانس بين الإقتصادات العربية 9

2. الضغوط الديموغرافية على سوق العمل 13

3. أنماطُ التوظيف 15

4. خصائصُ البطالة ومُعَوّقات خلق فُرَص العمل 20

1.4 المعالم الرئيسية للبطالة في البلدان العربية

2.4 علاقةُ البطالة بالجغرافيا والكفاءة في التوظّف والتوقعات

3.4 وقع النزاعات على أمن العمل وتأثيراتها

4.4 هل ساعدت إصلاحات «توافق واشنطن» في الحدّ من البطالة؟

5. تقييمُ استراتيجيات الجيل العامل وسياساتِه في المنطقة العربية 29

1.5 سياساتُ العمل الوطنية

2.5 سياساتُ المنظماتِ الدولية واستراتيجياتُها في المنطقة العربية

6. كيف يمكن خلق مزيد من فرص العمل في البلدان العربية؟ تطبيق السياسات الناجعة 34

المراجع 37

ملحق: بياناتٌ معلوماتية مستخدمة في تصنيف فئات البلدان 38

لائحة الجداول

جدول 1: المؤشرات الرئيسية للبلدان العربية

جدول 2: الخصائص الرئيسية والتصنيفات الأساسية للبلدان العربية

جدول 3: إحصاءات أساسية حول سوق العمل في البلدان العربية (أحدث الإحصاءات المتوافرة)

جدول 4: البطالة بحسب العمر والجنوسة والمستوى العلمي في إقتصاديات بلدان عربية مختارة

جدول 5: الشباب مقابل معدّلاتِ البطالة العامّةِ (آخر سَنَةٍ متوفرةٍ)

لائحة الأشكال

الشكل 1: رسم بياني للاقتصادات العربية

الشكل 2: تطور الفئة العمرية العاملة من السكان بحسب التصنيفات الكبرى للبلدان

الشكل 3: تطور نسبة السكان الشباب من مجموع حجم السكان

الشكل 4: معدلات مشاركة القوى العاملة بحسب التصنيفات الكبرى للبلدان

الشكل 5: تَوزُّع العمالة بحسب القطاعات الاقتصادية، مجموع الإناث والذكور

الشكل 6: تَوزُّع العمالة بحسب القطاعات الاقتصادية، إناث وذكور

الشكل 7: تَوزُّع العمالة بحسب المهن الرئيسية

الشكل 8: العمالة بحسب الوضع

الشكل 9: تواتر البطالة بحسب التصنيفات الكبرى للبلدان

الشكل 10: نسبة العاطلين عن العمل الأردنيين الذين يقبلون أن يشغلوا إحدى الوظائف المعروضة – عمومًا – بالراتب السائد

الشكل 11: التعديلات البنيوية وتطور معدلات البطالة

الشكل 12: التعديلات البنيوية وعلاقتها بالنمو والبطالة في مصر

ملخَّص تنفيذي

لا يمكن اعتبار العالم العربيّ، بحجمه السكاني البالغ حوالى 359 مليون نسمة، بأنه كيان اقتصادي موحد. ولدراسة المسائل المتعلقة بسوق العمل في العالم العربيّ لا بد في البدء من الاعتراف بما في هذا العالم من تنوّعٍ اجتماعيّ – اقتصاديّ والاحاطة به لجَعْلِه عاملاً مشمولاً بهذه الدراسة. إن أول ما تطرحه هذه الورقة هو أن مسائل سوق العمل في المناطق العربية يمكن تحليلُها، بطريقةٍ مفهومة وواضحة، من خلال تصنيف البلدان العربية في ست فئات اقتصادية. وتتشكّل هذه الفئات عبر التفاعل ما بين وقفيات الهيدروكاربون (النفط والغاز) وخصائصِ سوق العمل.

تُظهر المؤشِّراتُ المتعلقة بسوق العمل في العالم العربي أن البلدان التي تتمتع بوفرةٍ في اليد العاملة والمصدّرة للعمالة هي البلدان التي تملك الحجمَ الأكبر من القوى العاملة. وعلاوةً على ذلك، تُظهر البياناتُ المعلوماتية الحديثة أن أكثر من ثمانين مليون إنسان يعيشون حاليًا في بلدانٍ عربيّة تعاني النزاعات والفقر، حيث تتجاوز معدلاتُ البطالة ضِعفَيْ المتوسطِ العام للبطالة في سائر أنحاء العالم العربي.

إن تحدياتِ العمالة التي تواجهها البلدانُ العربية إنما هي نتيجة للتحديات الديموغرافية الكبرى التي تؤثّر تأثيرًا مباشِرًا في إمكانيات سوق العمل وما يمكن توقعُه منها، خصوصًا في البلدان الفقيرة والتي تعاني من النزاعات. في واقع الأمر، يُشكّل عنصرَ الشباب ثلثَ سكان العالم العربي، وفي حين يفتح هذا العامل نافذةً ديموغرافية توفر فرصة متاحة، فإنه في الوقت عينه يلقي عبئًا كبيرًا من الضغط على أسواق العمل. لكن على الرغم من هذا، ما زالت مشاركة القوى العاملة العربية منخفضة (ثلثَ متوسط السكان من الفئة العمرية العاملة) وهذا يعود في الغالب إلى انخفاض معدلات مشاركة النساء في في هذا المجال.

لكي نفهمَ التحديات التي تواجهُها أسواقُ العمل العربية يجب أن نبدأ بإجراء مراجعة دقيقة لتفحُّص الاتجاهات الحديثة للعمالة في البلدان العربية. تُظهِرُ الأرقام الإجمالية الحديثة للعمالة أن قطاعَات الزراعة والخدمات الاجتماعية والشخصية توظف أكثرَ من 60 في المائة من اليد العاملة العربية. إن أكثر من 60 في المائة من العمال العرب هم موظفون (أي يعملون مقابلَ أجْر) في حين أن أربابَ العمل لا يشكلون أكثر من 15 في المائة فقط من أصل الفئة العاملة من السكان. مع ذلك فإن القطاعَ غيرَ الرسميّ لا يزال يشكل أكثر من 10 في المائة من العمالة. أما البطالة في العالم العربي، التي تُمثّل راهنًا 13 في المائة، فإنها تصيب النساء والشباب وذوي الكفاءات العلمية العالية بنسبٍ غير متكافئة. وتُشكّل البطالة في صفوف الشباب مصدرَ قلقٍ كبير خصوصًا في البلدان العربية التي تعاني الفقر والنزاعات المسلّحة حيث تبلغ نسبة الشباب العاطلين عن العمل في الوقت الراهن ما يقارب 45 في المائة.

لعلّ أهمَّ الأسباب الكامنة وراء إرتفاع معدلات البطالة في البلدان العربية هي حالاتُ عدم المواءَمة التي تشهدها أسواقُ العمل العربية وهي حالات ترتبط بالجغرافية وإمكانات التوظيف والتوقعات، ذلك أن الوظائفَ وفرصَ العمل يصارُ إلى إيجادها في مناطق غير تلك التي يتواجد فيها العاطلون عن العمل، ثم إنّ العديد من الذين يدخلون حديثًا سوق العمل يجدون أن ما يتمتعون

به من مهاراتٍ لا يتواءَمُ مع متطلِّبات سوقِ العمل، كذلك فإن هناك أعدادًا كبيرةً من الأفراد هم عاطلون عن العمل بملْءِ إرادتهم لأنهم غير مستعدين لقبول الوظائف المعروضة على أساس الأجور الرائجة. أما البطالةُ في البلدان العربية المنكوبة بالنزاعات، فمن الواضح أنها مرتبطة بالآثار السلبية لهذه النزاعات وعدم الاستقرار السياسي على الناتج الاقتصادي لتلك البلدان.

لقد أطلقَ العديد من الحكومات العربية في العقدين الماضيين سلسلةً من الإصلاحات الاقتصادية المتماشية مع «توافق واشنطن» بهدف تعزيز النمو وخفض البطالة. وما زالت هذه الأنواع من الإصلاحات عُرضةً لكثير من الانتقادات. وهكذا إذا ألقينا نظرةً دقيقية على المناطق العربية الفرعية لتبيَّنَ لنا أن البلدان العربية لم تنضم كلّها إلى نموذج الإصلاحات الاقتصادية التي تمَّ من حولها «توافقُ واشنطن». أما البلدان العربية التي عمدت إلى تبني تلك الإصلاحات فلم يؤدِّ بها الأمر إلى خفض معدلات البطالة.

يمكن للبلدان العربية، المضي قُدماً في التصدي لتحديات سوق العمل من خلال إعادة التوفيق ما بين الأهداف والتوقعات، ذلك أن تحقيق معدلات أعلى من النموّ الاقتصاديّ من خلال إيجاد فُرص العمل يجب أن يظل أولوية، لكن ثمة حاجة إلى الذهاب أبعد من إصلاحات «توافق واشنطن» نحو سياساتٍ أكثر فاعليةً وتركيزًا على الحاجات الخاصة لكل بلدٍ من البلدان المعنية. يجب وضع الشباب في صلب سياسات سوق العمل، ولكن هناك حاجة للاعتراف بأن استبعادِ الشباب عموماً، في العالم العربيّ، من النواحي الاجتماعية والإقتصادية، لديه صلات مباشِرة مع نتائج سوقُ العمل. ينبغي على السياسات المتعلقة بالجيل العامل على المستوى الإقليمي، هي أيضًا، أن تدمج ضمنَ إطار التباين القائم بين المجموعات المختلفة من البلدان العربية. إن جهود الحكوماتٍ للحد من البطالة سوف تكون أشدَّ فاعليةً إذا ما تمَّ التمييز بين البطالة الإرادية، والبطالة اللاإرادية. وفي المجمل، يمكن للحكومات العربية بذل مزيد من الجهد لتعزيز الحوافز من أجل العمل وتهيئة بيئة مؤاتية لخلق فرص عمل ووظائفَ جديدة. وهذه إنجازات يمكن تحقيقُها عن طريق تشجيع المنافسة، ومدّ الجسور بين الباحثين عن عمل والأماكن التي توجد فيها فرصُ العمل، وبإيجاد المزيد من الحوافز التي تشجع النساءَ على خوض مجالات العمل، وإعادة دراسة كلفة الهجرة ومنافعها، وتوفير المزيد من الحماية الاجتماعية للفقراء والعاطلين عن العمل.

1. عدم التجانس بين الإقتصادات العربية

إن دراسةَ المسائل المتعلقة بسوق العمل في العالم العربيّ تقتضي، في البدء، الاعتراف بالتنوّع الإجتماعي-الإقتصادي الموجود في العالم العربي، وإدماج هذا التنّوع في صلبها. ففي الواقع، فإن من ينظر إلى المؤشِّرات الاقتصادية الإجمالية على المستوى العربيّ العام لا بُدَّ له أن ينتهيَ إلى توصياتٍ سياساتية عموميةِ الطابَع وغير فعّالة. فالعالم العربيُّ أبعدُ ما يكون عن اعتباره كيانًا موحدًا: يتراوح الدخلُ الوطنيُّ الإجماليّ للفرد الواحد ما بين 64000 دولار أميركي في قطر و281 دولارًا أميركيًا في الصومال (الجدول 1). هذا الفارقُ الهائل في الثروة مرتبطٌ بثلاثة متغيّرات مركزية: حجم الصادرات النفطية، وحصة المهاجرين الوافدين من إجمالي القوى العاملة، وما إذا كان البلدُ المعنيُّ يرزح تحت وطأة النزاعات وعدم الاستقرار السياسي أم لا. هذه المتغيّرات تتفاعل على النحو التالي: ارتفاع عائدات النفط والغاز يؤدي إلى دخلٍ مرتفع بالنسبة إلى البلدان التي تمتلك احتياطيًا كبيرًا من الهيدروكربون (النفط والغاز)، وخصوصًا بلدان الخليج العربية (الجدول 1 والشكل 1). أما البلدان العربية التي لا تمتلك مواردَ نفطيةً، فلجأت إلى تصدير قواها العاملة كي تعمل في البلدان المجاورة الغنية بالنفط، ومن هنا فإن الاقتصادات التي تصدّر القوى العاملة لديها كتلةٌ كبيرة من العمال المهاجرين الذين يساهمون عبر تحويلاتهم برفع مستوى دخل بلدانهم. في حين أن البلدانُ العربية ذاتُ الدخل المنخفض هي، في الغالب، تلك التي تعاني من النزاعات الدائرة أو الاضطرابات السياسية (الضفة الغربية وغزة، العراق، اليمن، الصومال، والسودان)، أو هي من بلدان في شمال أفريقيا تفتقر إلى الموارد الطبيعية.

الجدول 1: المؤشرات الرئيسية للبلدان العربية (أحدث الإحصاءات لآخر سنة متوفرة)

البلد	الدخل الوطني العام للفرد بالدولار الأميركي (معدل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	النسبة المئوية لصادرات النفط من إجمالي الناتج المحلي	النسبة المئوية المهاجرة من كتلة القوى العاملة	نزاعات مستمرة وعدم استقرار سياسي
قطر	64,193	%60	%0	
الكويت	48,310	%50	%3	
الإمارات العربية المتحدة	38,436	%71	%1	
البحرين	34,310	%30	%2	
العربية السعودية	22,300	%40	%0	
عُمان	19,740	%76	%0	
ليبيا	11,630	%60	%3	
لبنان	9,600	%0	%31	
تونس	6,490	%6	%15	
الجزائر	5,940	%83	%10	
مصر	4,940	%11	%9	
الأردن	4,820	%0	%4	
سورية	4,110	%16	%15	
المغرب	3,860	%0	%17	
الضفة الغربية وغزة	3,720	%0	%2	نعم

جيبوتي	2,180	%0	%2	
العراق	2,170	%56	%5	نعم
اليمن	2,090	%53	%16	نعم
موريتانيا	1,970	%20	%1	
السودان	1,780	%27	%0	نعم
جزرالقُمر	1,140	%0	%5	
الصومال	281	%0	%4	نعم

مصدر المعلومات: UN HDI، WDI، IMF.

الشكل 1: رسم بياني بالاقتصادات العربية

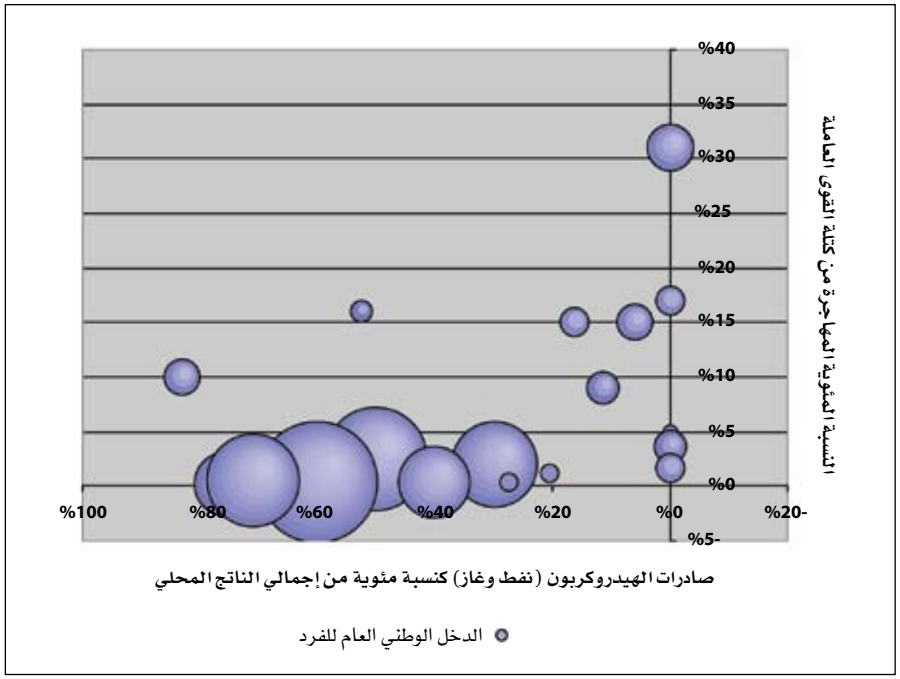

يمكن تحليل البلدان العربية بطريقةٍ واضحة ومجدية من خلال تصنيفها في ست فئات اقتصادية. أما تشكيلُ هذه الفئات فيتم بالتفاعل ما بين نعمة الهيدروكاربون (النفط والغاز) وخصائصِ سوق العمل. هذه المجموعات هي: البلدان الغنية بالنفط والمستوردة للقوى العاملة (دول الخليج)، البلدان الغنية بالنفط والتي لديها وفرةٌ من القوى العاملة (ليبيا والجزائر)، البلدان التي تفتقر إلى النفط ولكن لديها وفرةٌ من القوى العاملة (مصر)، الاقتصادات المُصدِّرة للقوى العاملة، البلدان الفقيرة، والبلدان التي تعاني من النزاعات. في الجدول 2، تمَّ تصنيف البلدان على الأساس التالي؛ 1: لديها وَفرةٌ في القوى العاملة وغنيةٌ بالموارد الطبيعية، وتضم هذه الفئة ليبيا والجزائر. مصر هي البلدُ الوحيد الذي تضمُّه الفئةُ 2: لديها وفرةٌ في القوى العاملة وفقرٌ في الموارد. بلدانُ مجلس التعاون لدول الخليج العربية تَمَّ تصنيفُها في الفئة 3: مستوردةٌ للقوى العاملة وغنيةٌ بالموارد الطبيعية. بلدان المشرق العربي التي لا تعاني من النزاعات بالإضافة إلى تونس والمغرب صُنِّفت في الفئة 4: مصدِّرة للقوى العاملة. الاقتصاداتُ ذاتُ الدخل المنخفض أُدرجت في الفئة 5: البلدان الفقيرة هي جزر القمر وجيبوتي وموريتانيا والسودان واليمن. وأخيرًا البلدان الواقعة بين شِدْقَيْ النزاعات صُنِّفت في الفئة 6: وهي الصومال والضفة الغربية وغزة والعراق. ننطلق من هذا التصنيف كأساس لتحليل نتائج سوقِ العمل وإتجاهاتِها في أقسامٍ لاحقة من هذه الدراسة. يُلاحَظ أن بعضَ البلدان يمكن أن يقعَ ضمن أكثر من فئةٍ واحدة، لكن مع ذلك فقد إخترنا أن نركِّز على السِّمة الأكثر بروزًا في البلد المعنيّ عندما نعمدُ إلى تصنيفه تحت فئةٍ إقتصادية معينة.

الجدول 2: الخصائص الرئيسة والتصنيفات الأساسية للبلدان العربية

البلد	الموارد الهيدروكربونية (نفط وغاز)		القوى العاملة			فقيرة	نزاعات	التصنيف
	غني	فقير	مستوردة	مصدِّرة	وفيرة			
الجزائر	X				X			1
ليبيا	X				X			1
مصر		X			X			2
البحرين	X		X					3
الكويت	X		X					3
عُمان	X		X					3
قطر	X		X					3
العربية السعودية	X		X					3
الإمارات العربية المتحدة	X		X					3
الأردن				X				4
لبنان				X				4
المغرب				X				4
سورية				X				4
تونس				X				4
جزر القُمر						X		5
جيبوتي						X		5
موريتانيا						X		5
السودان						X		5
اليمن						X		5
الصومال							X	6
الضفة الغربية وغزة							X	6
العراق	X						X	6

رموز التصنيف: 1: وفرة عمال، غني بالموارد، 2: وفرة عمال، فقر بالموارد، 3: مستورد عمال، غني بالموارد، 4: مُصَدِّر عمال، 5: فقير، 6: يعاني نزاعات.

تُظهر المؤشرات المتعلقة بسوق العمل في العالم العربي أن البلدان التي لديها وفرةٌ في القوى العاملة والتي تُصدِّر اليد العاملة هي البلدان التي تملك أكبرَ حجمٍ من القوى العاملة. في العالم العربي، الذي يزيد تعدادُ سكانه على ثلاثمائة مليون نسمة، توجد أعلى نسبة من التركُّز السكاني في مصر (74 مليون نسمة) وفي البلدان المصدِّرة للقوى العاملة (70 مليون نسمة). هذه المعطيات تعني أن في هاتين الفئتين من البلدان مستوياتٍ عاليةً من الفئة العمرية العاملة تبلغ في مصر 46 مليون شخص وفي البلدان المصدِّرة للقوى العاملة 46 مليون شخص (الجدول 3). يبلغ مجموع القوى العاملة في العالم العربي أعلى بقليل من مئة مليون يتركّز نصفُها في مصر والبلدان المصدِّرة لهذه القوى، وهذا ما يفسِّر الدفقَ الكبير من العمال المهاجرين من هذه البلدان.

أكثر من 80 مليون إنسان يعيشون حاليًا في بلدانٍ عربية تعمُّها النزاعات وينتشر فيها الفقر، كما ترتفع فيها معدلاتُ البطالة إلى أكثر من ضعفي متوسط البطالة في مجمل بلدان العالم العربي. تبلغ نسبة البطالة في العالم العربي 13 في المائة، أو ما يقارب 14 مليون عاطل عن العمل (الجدول 3)، لكن تبقى معدلات البطالة في البلدان التي تعاني من النزاعات هي الأعلى (31 في المائة) وفي البلدان الفقيرة (21 في المائة). وهذه في تناقض حاد مع الحال السائدة في الاقتصادات الغنية بالموارد والتي تستورد اليد العاملة حيث نسبةُ البطالة هي فقط 4% من القوى العاملة. من الواضح طبعًا أنه يتعيّن على السياسات العامة الساعية إلى معالجة المسائل المتعلقة بالبطالة في العالم العربي، أن تأخذ في الحسبان هذه التناقضات الكبيرة عندما تحاول ابتكار سبُل التدخل وتحقيق ما يمكن من الإصلاحات.

الجدول 3: إحصاءات أساسية حول سوق العمل في البلدان العربية (أحدث الإحصاءات المتوفرة)[1]

فئات البلدان	السكان	الفئة العمرية العاملة من السكان	القوى العاملة	القوى العاملة: مجموع النسبة المئوية المساهمة	القوى العاملة: مجموع النسبة المئوية المساهمة: ذكور	القوى العاملة: مجموع النسبة المئوية المساهمة: إناث	العاملون راهنًا	العاطلون عن العمل راهنًا	النسبة المئوية للعاطلين عن العمل	النسبة المئوية العاملة من السكان
1) وفرة في القوى العاملة، غنية بالموارد	**40,134,600**	**26,643,363**	**16,186,847**	**61**	**80**	**37**	**11,258,527**	**1,539,700**	**%10**	**%28**
الجزائر	34,096,000	22,666,401	13,909,320	60	80	39	9,146,000	1,374,700	%10	%27
ليبيا	6,038,600	3,976,962	2,277,527	55	80	28	2,112,527	165,000	%7	%35
2) وفرة في القوى العاملة، فقيرة بالموارد	**74,166,000**	**46,085,269**	**25,834,710**	**50**	**74**	**26**	**20,443,600**	**2,040,000**	**%8**	**%28**
مصر	74,166,000	46,085,269	25,834,710	50	74	26	20,443,600	2,040,000	%8	%28
3) مستوردة للقوى العاملة، غنية بالموارد	**34,633,420**	**23,061,951**	**15,626,139**	**68**	**85**	**29**	**14,972,270**	**653,869**	**%4**	**%43**
البحرين	738,910	525,247	364,094	66	86	37	345,326	18,768	%5	%47
الكويت	2,599,400	1,938,217	1,483,454	68	83	44	1,444,031	39,423	%3	%56
عُمان	2,546,300	1,632,764	1,053,958	58	79	28	985,408	68,550	%7	%39
قطر	821,310	633,805	860,975	81	91	43	851,475	9,500	%1	%104
العربية السعودية	23,679,000	14,963,707	9,028,768	56	82	20	8,570,181	458,587	%5	%36
الإمارات العربية المتحدة	4,248,500	3,368,211	2,834,890	79	94	42	2,775,849	59,041	%2	%65
4) مصدِّرة للقوى العاملة	**69,891,700**	**46,399,341**	**24,810,237**	**53**	**80**	**25**	**20,550,516**	**3,407,344**	**%14**	**%29**
الأردن	5,537,600	3,333,746	1,726,433	46	74	17	1,123,780	184,220	%11	%20
لبنان	4,227,000	2,791,000	1,506,990	54	82	28	1,340,000	178,756	%12	%32
المغرب	30,497,000	19,818,475	11,220,030	54	83	27	10,056,000	1,092,194	%10	%33
سورية	19,405,000	12,779,420	6,735,919	52	81	22	4,945,636	1,444,074	%21	%25
تونس	10,225,100	7,676,700	3,620,865	51	74	28	3,085,100	508,100	%14	%30
5) البلدان فقيرة	**41,569,110**	**23,351,014**	**14,033,457**	**60**	**73**	**37**	**11,071,189**	**2,962,268**	**%21**	**%27**
جيبوتي	818,510	483,723	359,667	70	80	61	211,767	147,900	%41	%26
موريتانيا	3,043,600	1,714,795	1,330,970	72	81	63	1,116,602	214,368	%16	%37
السودان	37,707,000	21,152,496	12,342,820	53	72	33	9,742,820	2,600,000	%21	%26
6) بلدان تعاني النزاعات	**41,110,255**	**38,961,802**	**11,562,201**	**30**	**77**	**27**	**7,952,529**	**3,562,570**	**%31**	**%19**
العراق	28,945,657	16,846,372	7,253,015	44	71	15	5,041,699	2,211,316	%30	%17
الصومال	8,445,400	20,066,157	3,386,799	72	90	56	2,263,119	1,123,680	%33	%27
الضفة الغربية وغزة	3,719,198	2,049,273	922,387	43	69	15	647,711	227,574	%25	%17
المجموع	301,505,085	204,502,740	108,053,591	36	78	29	86,248,631	14,165,751	%13	%29

1 المعلومات الديموغرافية وتلك المتعلقة بسوق العمل المستخدمة هنا مبنية على أحدث الإحصاءات الرسمية على مستوى البلدان، كما تمّ جمعُها من قبل منظمة العمل العربية ومؤشرات التنمية العالمية. «ميركن» (2010) يقدم توقعات الأمم المتحدة الحديثة بالنسبة إلى العالم العربي والتي قد تختلف عما ورد هنا من البيانات المعلوماتية. سعيًا وراء تماسك المعلومات المتداولة ودقتها اعتمدنا على مصدر واحد للتقديرات على مستوى البلدان واخترنا ألا نستخدم معلومات بيانية من منظمة العمل الدولية أو من قسم السكان التابع للأمم المتحدة.

المصدر: تجميع الكاتب بناءً على «مؤشِّرات التنمية العالمية» و«منظمة العمل الدولية» و KILM و«منظمة العمل العربية» ووكالات الإحصاء الوطنية.

2. الضغوط الديموغرافية على سوق العمل

يواجه العالم العربيّ تحدياتٍ ديموغرافيةً كبرى تؤثّر تأثيرًا مباشِرًا في ما يمكن أن توفره سوقُ العمل من إمكانات، خصوصًا في البلدان الفقيرة والتي تعاني من النزاعات. لقد مرت المنطقة العربية بمرحلة من التحوّل الديموغرافي شهدت انخفاضًا سريعًا في نسبة الخصوبة أدت إلى تغيّرٍ في التركيب العمريّ للفئة العاملة من السكان وفي نموّ هذه الفئة (ديلون ويوسف، 2009). لقد انطوى هذا المنحى على تحدٍّ كبير حيالَ خلق فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل بعد أن تنامت أعدادُهم بنسبةٍ غير مسبوقة، ذلك أن القوى العاملة قد شهدت نموًا بنسبة 3,4 في المائة بين العامين 1990 و2010 (ديلون ويوسف، 2009). يبيِّن الشكل 2 تطورَ الفئة العمرية العاملة من السكان (بين 15 و64) في السنوات العشر المقبلة حيث نلاحظ ارتفاعًا في أعداد هذه الفئة في البلدان الفقيرة والبلدان التي تعاني من النزاعات، في حين أن الفئات الأخرى من البلدان قد شهدت انخفاضًا على هذا الصعيد. يقدِّر تقريرُ العمل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن هذه المنطقة تحتاج 80 مليون فرصة عمل بين العامين 2000 و2020 لاستيعاب الأعداد الجديدة من الداخلين إلى سوق العمل (البنك الدولي 2007).

الشكل 2: تطوّر الفئة العمرية العاملة من السكان بحسب التصنيفات الكبرى للبلدان

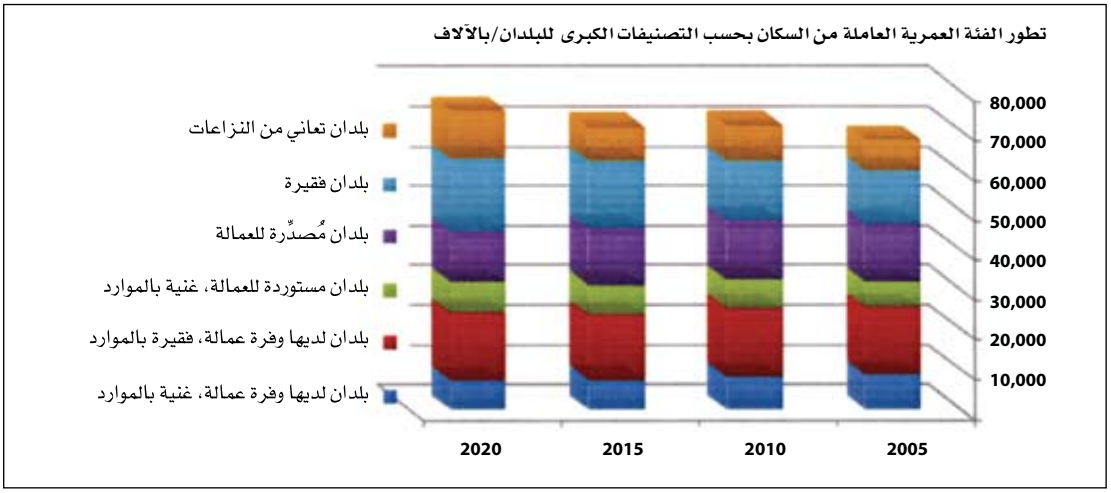

مصدر المعلومات: تقديرات الأمم المتحدة السكانية.

يشكل الشباب ثُلث مجموع سكان العالم العربي، وفي حين يفتح هذا العاملُ نافذةً ديموغرافيةً توفر فرصة متاحة، فإنه في الوقت عينه يلقي عبئًا كبيرًا من الضغط على أسواق العمل. يشكّل الشباب ما بين سن 15 و24 نسبة 30 في المائة من الفئة العمرية العاملة من السكان، وربع هؤلاء عاطلون عن العمل (مقارنةً بـ 14 في المائة عالميًا) (ديلون ويوسف، 2009). كذلك هناك في المنطقة العربية راهنًا حوالى 71 مليون شاب وشابة بين عمر 15 و24 من أصل ما يُقدَّر بـ 359 مليون نسمة يشكلون مجموع سكان العالم العربي (ميركن، 2010). إن تطور نسبة الشباب في مجموع السكان في كل منطقة من المناطق يُظهر منحىً

متناقصًا في جميع المناطق خلال العقود الأخيرة (الشكل 3)، لكن نسبة الشباب من مجموع سكان المنطقة العربية حافظت على حصة كبيرة مقارنةً بمناطقَ أخرى بحيث جاءت نسبة الشباب العرب مباشرةً بعد أفريقيا. إن البلدان التي يشكل الشباب نسبةً عالية من سكانها تنفتح أمامَها أبوابٌ واسعة من الفُرَص المتاحة ذلك أن إرتفاع أعداد الذين في عمر الشباب يؤدي إلى خفض معدلات اعتماد بعض الفئات الاجتماعية على بعضها الآخر أو ما يُعرف بـ «معدل الإعالة» (شعبان، 2009). تزايدُ أعداد الشباب الذين يعملون لا يزيد إنتاجيةَ بلادهم فحسب، وإنما يحدُّ أيضًا من وطأة العِبْءِ الاقتصادي الذي تفرضه الأفواج غير العاملة (كبار السن والأطفال). من هنا لا بد من التنبُّه إلى أن هذه النافذة من الفرص المتاحة نتيجةَ إرتفاع نسبة الشباب سوف تعود وتنغلق مع عودة هذه النسبة إلى الانخفاض. إن التصدي لتحديات العمل التي يواجهها الشباب العربي يتسم بأهمية محوريّة، إذا شاءت الاقتصادات العربية أن تجبي فوائد هذه «الهدية» الديموغرافية.

الشكل 3: تطور نسبة الشباب من مجموع حجم السكان

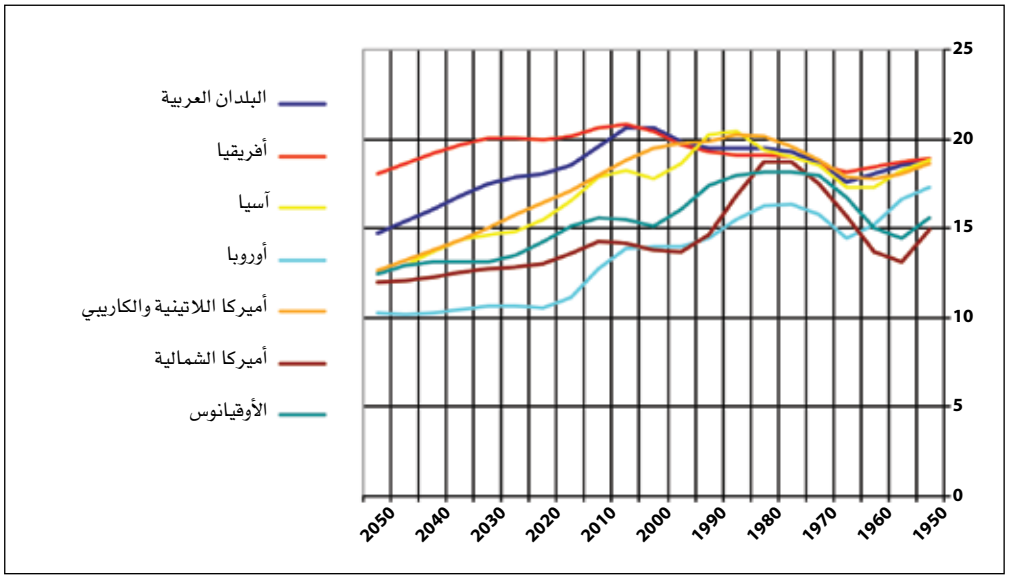

المصدر: شعبان (2009).

3. أنماط التوظيف

لا تزال مشاركة القوى العاملة في العالم العربي ذات نسبة منخفضة (يبلغ متوسّط حجمها ثلث الفئة العمرية العاملة من السكان)، وهذا يعود في معظمه إلى انخفاض معدلات المشاركة في صفوف النساء. إن أعلى معدلات مشاركة القوى العاملة هي في البلدان المستوردة للقوى العاملة والغنيّة بالموارد، ومع ذلك فإن هذه البلدان تشهد مشاركةً عماليةً ذكوريةً أعلى بثلاثة أضعاف من معدلات مشاركة الإناث. هذه الهوَّةُ الكبرى بين نسبة مشاركة الجنسين موجودة في معظم فئات تصنيف البلدان باستثناء البلدان الفقيرة التي يصل معدل الإناث العاملات فيها إلى ما يقارب 50 في المائة من معدل العمال الذكور (الشكل 4). لا تزال النساء تواجهنَ معوّقات كبرى تمنعهنّ من دخول أسواق العمل في المنطقة العربية وذلك على الرغم من بعض التقدم اليسير على هذا الصعيد (منظمة العمل الدولية، 2009b).

قطاعا الزراعة والخدمات الاجتماعية والشخصية يُوظّفان أكثر من 60 في المائة من اليد العاملة العربية، لكن مع ذلك هناك تفاوت كبير بين المجموعات الكبرى للبلدان العربية. قطاع الزراعة هو أكبر أرباب العمل في البلدان العربية الفقيرة حيث 50 في المائة من العمّال يعملون في الزراعة وفي أنشطة الصيد البحري (الشكل 5). نصيب الزراعة من إجمالي العمالة ينخفض إلى أدنى من 20 في المائة في الاقتصادات الغنيّة بالموارد، وربما كان ذلك نتيجة ما يسمى «المرض الهولندي»: ففي ظل إزدهار قطاع استخراج الموارد والثروة، ينتقل العمّال من أعمالهم ذاتِ الأجر المنخفض في القطاع الزراعي من أجل زيادة مرتّباتهم في قطاع الخدمات، وفي الواقع، فإن قطاعي الخدمات الاجتماعية والشخصية يُشغّلان أكثر من 40 في المائة من إجمالي القوى العاملة في البلدان المستوردة للعمالة والغنية بالموارد (الشكل 5). البلدان التي تعاني من النزاعات – هي أيضًا – لديها حصة مرتفعة من الاستخدام في قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية، مع نسبة تتجاوز 50 في المائة. إن نصيب الزراعة من إجمالي الناتج المحلي في كل البلدان العربية بقي على مسارٍ انحداريّ خلال العقدين الأخيرين (رتشاردز وواتربوري، 2008)، مما يعني توجيه جهود أقلّ نحو هذا القطاع أو/وأن إنتاجيتَه تتناقص. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاعَ الزراعيَّ بطبيعته ينتج بَطالةً موسميةً حيث يحاول العمال المعنيون أن يملأوا فراغَها عبر الانخراط في أعمالٍ في القطاعات الأخرى كالصناعة وسواها من المجالات الحرفية (رتشاردز وواتربوري، 2008). لقد بات قطاع الخدمات أكبر أرباب العمل إذ شهدَ أكبرَ إرتفاعٍ في حصته بين العامين 1998 و2008 حيث استوعب 49.5 في المائة من القوى العاملة في المنطقة العربية بحلول العام 2008. أما القطاع الزراعي، من ناحية أخرى، فقد استوعب 27.8 في المائة من القوى العاملة في المنطقة بحلول العام 2008، وهي نسبة أقل مما كانت عليه في العام 1998 حين سجلت 33 في المائة. ومع ذلك لا يزال القطاع الزراعي أكثر أهميةً بالنسبة إلى النساء منه إلى الرجال، لأنه يُشكّل لهنّ 39.3 في المائة من مجموع وظائفهن، في مقابل 27,8 في المائة للرجال (منظمة العمل الدولية، 2009b).

الشكل 4: معدلات مشاركة القوى العاملة بحسب التصنيفات الكبرى للبلدان

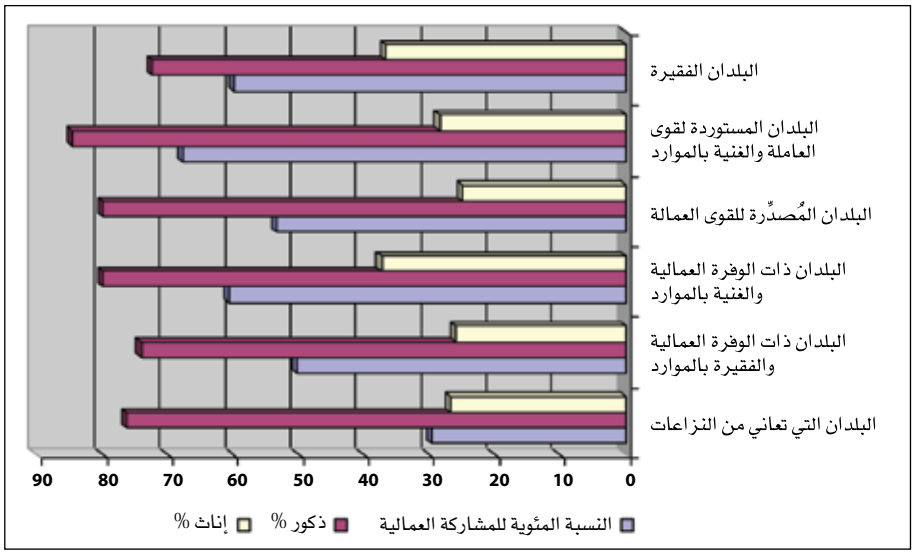

المصدر: تجميع الكاتب بناءً على «مؤشِّرات التنمية العالمية» و«منظمة العمل الدولية» و KILM و«منظمة العمل العربية» ووكالات الإحصاء الوطنية.

يُظهرُ التوزُّع القطاعيّ للعمالة في العالم العربي تفاوتًا كبيرًا بين الجنسين، فتوزُّع العمالة بحسب القطاعات والجنوسة يُظهِر تركُّزًا نسائيًّا كبيرًا في أنشطة الخدمات المجتمعية، خاصةً بين النساء في البلدان المستوردة للعمالة والغنية بالموارد، وأيضاً في الدول المنكوبة بالنزاعات، في حين أن معظم النساء يعملن في القطاع الزراعي في البلدان الفقيرة (الشكل 6). أما بالنسبة للرجال، فالتوزّع أكثر تنوعًا حيث يشهد قطاعا الخدمات والزراعة إقبالاً أكثر في صفوف العمّال الذكور في البلدان التي تعاني من النزاعات وفي البلدان الفقيرة على التوالي. أما التوزّع العام فيظهر أن النساء أكثر تخصّصًا من الرجال في مجالات العمل.

الشكل 5: توزُّع مجالات العمالة بحسب القطاعات الاقتصادية، مجموع الإناث والذكور

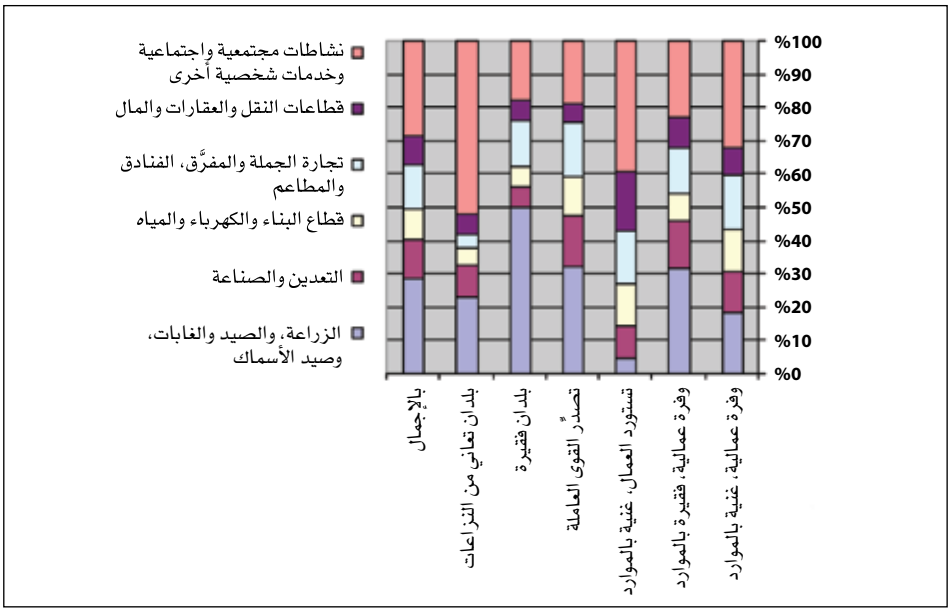

المصدر: منظمة العمل العربية.

لا يزال القطاع العام يلعب دورًا مهمًا في سوق العمل العربية. وبحسب منظمة العمل الدولية فإن القطاع العام في العالم العربي يملأ حوالى 29 في المائة من إجمالي الاستخدام والتوظيف في هذه المنطقة، وهذا يساوي نحو 38 في المائة من الإنفاق حاليًا أي ما تُقدِّر منظمة العمل الدولية بأنه يساوي ضعفي المتوسط العالميّ (منظمة العمل الدولية، 2009). ووفقاً للبنك الدولي لا تزال الوظائف الحكومية، رغم كون مرتبّاتها الأدنى، لا تزال جذّابة، مثيرة للاهتمام العام، يُنظر إليها على أنها تمنح المنافع والعلاوات، وتُعتبر بأنها أكثر أمانًا من غيرها من الوظائف (البنك الدولي، 2004). ويُنظر إلى الوظائفُ الحكومية على أنها أكثر مدعاةً للاحترام، وهي توفر الرواتب التقاعدية، وتتيح في بعض الحالات الحصول على الرشاوى وهي، أكثرُ إثارةً للاهتمام العام من تلك الوظائف التي تمّ إنشاؤها في القطاع الخاص (رتشاردز وواتربوري، 2008). إن كثافة التركيز على التوجُّه على العمل في القطاع العام، خصوصًا من قِبَل أصحاب الكفاءات العلمية وبالتالي ذوي الرواتب العالية، من شأنها أن تفاقم كلفة فرصة توجيه رأس المال البشري بعيداً نحو وظائف تُحفّزُ النموّ الاقتصادي. وعلى المدى الطويل سوف تؤدي الكلفة المرتبطة بكثافة التركيز على وظائف القطاع العام إلى التسبّب بانخفاض عامل إجمالي نموِّ الإنتاجية الأمر الذي يؤثر سلبًا في الجهود التي تُبذل للحدّ من الفقر (البنك الدولي، 2004). إن المشكلة تشتد حدةً بين الشباب من المتعلّمين الذين يستمرون في انتظار الحصول على مواقع إدارية في القطاع العام، وهي مواقع لا تتّصف بالمرونة، بل قائمة على معاييرَ بيروقراطية أكثر منها على آليات العرض والطلب (رتشاردز وواتربوري، 2008). في سورية يُبدي 80 في المائة من الخرِّيجين تفضيلَهم العملَ في القطاع العام، في حين أن 60 في المائة تقريباً يقبلون فقط العمل في القطاع العام (ديلون ويوسف، 2009). أنماط العمل في القطاع العام تتشابه في مجمل بلدان المنطقة مع تأثيرات مختلفة بحسب حجم هذا القطاع، ففي حين يبلغ القطاع العام في المغرب 10 في المائة، يمكن أن يصل القطاع العام في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ما بين 30–40 في المائة كمعدل متوسط (منظمة العمل الدولية، 2009b)، ومن هنا يبقى القطاع العام ربَّ عملِ جزءٍ كبير من مواطني بلدان الخليج مثل الكويت وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة (أكثر من 50 في المائة) وكذلك المملكة العربية السعودية (40 في المائة) والبحرين، حيث يشكل ثُلث الوظائف (رتشاردز وواتربوري، 2008).

الشكل 6: تَوزُّع مجالات العمالة بحسب القطاعات الاقتصادية، إناث وذكور

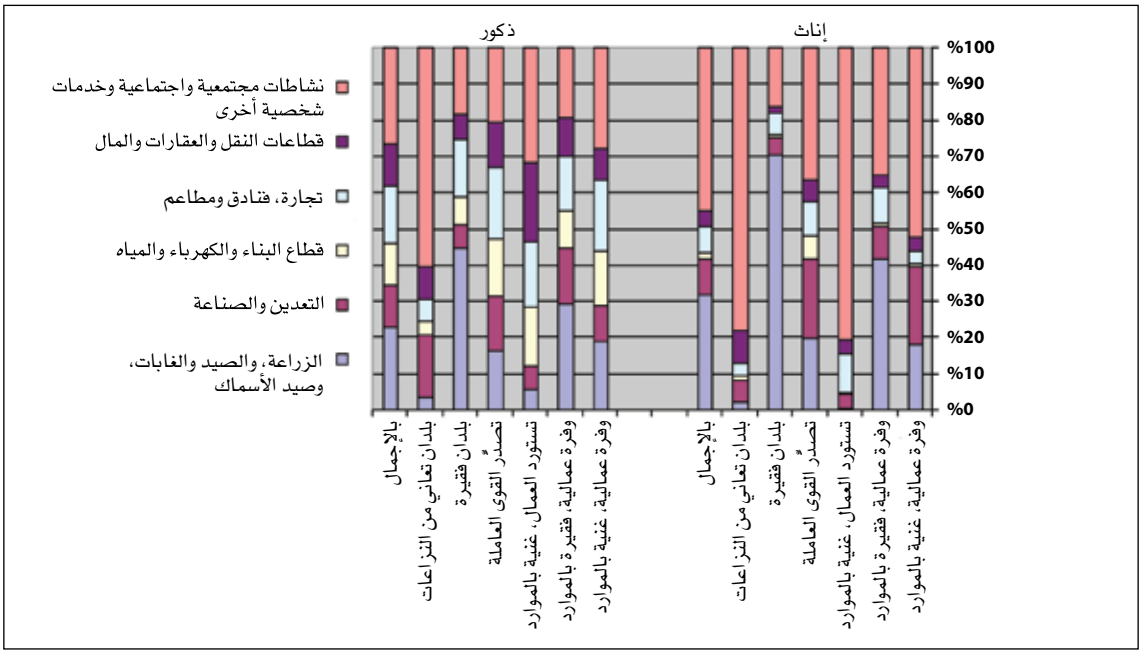

المصدر: منظمة العمل العربية.

يُظهر توزُّع مجالات العمل بحسب المهن الأساسية إنتشار مشغِّلي الآلات الصناعية وجامعيها وكذلك العمال الزراعيين المهَرَة. وفي ما يتعلّق بتوزُّع العمالة بحسب المهن الرئيسية (الشكل 7)، فإن مجموعات البلدان تبدو بأنها متنوعة مع تركيز أكبر على المهن التي تعتمد على طبيعة الاقتصاد. الأشخاص العاملون في الاقتصادات الغنية بالموارد يشغلون مهناً متنوعة تشملُ معظم الحقول والمجالات ما عدا عمال الخدمات، مع نسبة منخفضة من الكَتَبة. إن البلدان ذات الوفرة العمالية والفقيرة بالموارد لديها كثرةٌ طاغية من العمال في قطاعَيْ الزراعة وصيد الأسماك، في حين أن 60 في المائة من اليد العاملة في البلدان التي تعاني من النزاعات تعمل في القطاعين الحِرَفيّ والتجاريّ، بينما يُشكِّلُ العمال الزراعيون المهّرة، غالبية المهن في الاقتصادات الفقيرة. في ضوء هذه الوقائع سيكون من شأن نُدرة المياه أن تنتقل بالمنطقة باتجاه قطاعات غير زراعية في المستقبل (رتشاردز وواتربوري، 2008)، وهذا سوف يؤدي إلى تقليل الاعتماد على اليد العاملة الزراعية مما سوف يصيب بالضرر، في الغالب، الاقتصادات الفقيرة التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على القطاع الزراعي. إن التركيز الكثيف لليد العاملة في القطاع الزراعي، خصوصًا في البلدان الفقيرة مع إنتاجية ضعيفة، يعرِّض القوى العاملة إلى المخاطر التي تواجه القطاع الزراعي من جرّاء تغيُّر المناخ والجفاف والنقص في الإنتاج وتدهور الأراضي.

الشكل 7: توزُّع مجالات العمالة بحسب المهن الأساسية

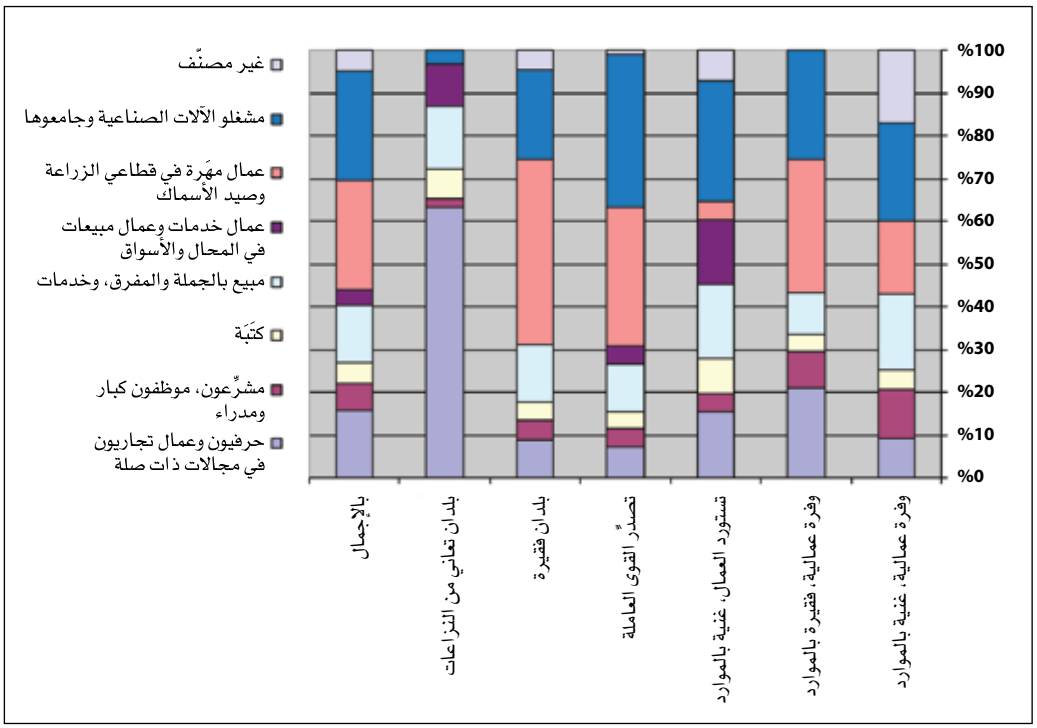

المصدر: منظمة العمل العربية.

أكثر من 60 في المائة من العمال العرب هم من الأُجراء (أي يعملون مقابل أجر)، في حين لا تتجاوز نسبةُ أرباب العمل 15 في المائة من الفئة السكانية العاملة. ويُمثّلُ القطاعُ غيرُ الرسمي ما يزيد على 10 في المائة من العمالة. العمل من أجل الأجر هو الشكل الغالب للعمالة في العالم العربي، وتصل نسبته إلى 90 في المائة في البلدان الغنية بالموارد والمستوردة للقوى العاملة (الشكل 8). النسبةُ الأعلى من أرباب العمل وجدت في البلدان المنكوبة بالنزاعات، وقد يكون ذلك مرتبطًا بانتشار قطاع الخدمات في هذه الإقتصادات. أما العمال الذين يعملون لحسابهم الخاص فالأكثر عددًا منهم يتواجدون في البلدان الفقيرة

(حوالى 40 في المائة من العمالة)، لكن هذه الفئة من العمال تبقى نسبتُها منخفضةً جداً في فئات البلدان الأخرى (الشكل 8). من المعالم الأخرى البارزة والمهمة أيضًا في الاقتصادات العربية هي المعدلات العالية من العمالة غير الرسمية، وهي التي تقاس بصورةٍ غير مباشِرَة من خلال فئةٍ تُطلَق عليها تسمية فئة «العاملين لحساب الأُسرة بدون أجر». وهذه الفئة قد تصل نسبة المشمولين بها إلى 20 في المائة من القوى العاملة في البلدان المصدِّرة للعمال والبلدان ذاتِ الوفرة العمالية والغنية بالموارد.

إن الكتلة الكبرى من الوظائف التي تمّ إيجادها مؤخرًا في معظم البلدان العربية كانت موقتةً وغير رسمية، ويبيّن أسعد وبرسوم (2007) أنّ مصر شهدت إرتفاعًا في نسبة العمالة غير الرسمية بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل من 15 في المائة في العام 1975 إلى 32 في المائة في العام 2005. علاوةً على ذلك فإن العمالة الرسمية في القطاعين العام والخاص تُشكل أقلَّ من 30 في المائة في صفوف الداخلين الجدد إلى سوق العمل. وبسبب خصائص هذا القطاع، هناك صعوبة واضحة في محاولة التدقيق حول مدى إتساع نطاقه. على العموم، يجمع هذا القطاع وظائفَ في مشاريع ومؤسسات غير مسجلة رسميًا ولا تسدد أية ضرائب، كما يضم العاملين لحسابهم الخاص وسواهم من العمال غير المَهرة (رتشاردز وواتربوري، 2008). تجدر الإشارة إلى أن نصف هذا القطاع على الأقل يتكوّن في مصر وتونس والجزائر والمغرب وسورية من العاملين لحسابهم الخاص بمن في ذلك الذين يؤدون أعمالاً يدوية وحرفية، ويتمتع القطاع غير الرسمي بميزة عدم التعرّض للعديد من العوائق في دخوله سوق العمل والخروج منها، في حين أن الناحية السلبية في الأمر تكمن في غياب الضمان الاجتماعي وشبكات الأمان وهذا بالإضافة إلى التقلُّبات المتكررة في المداخيل وموسميةِ العمل. ووفقاً للبنك الدولي، فإن حصة العمل غير الرسمي إتسعت وتنامت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية في بلدان كالجزائر والمغرب ومصر، وحالةُ هذه الأخيرة كانت الأكثر وضوحًا (رتشاردز وواتربوري، 2008).

الشكل 8: العمالة بحسب الوضع

المصدر: منظمة العمل العربية.

4. خصائص البطالة والعوائق التي تحول دون خلق فُرَص العمل

1.4 السمات الرئيسية للبطالة في العالم العربي

تؤثر البطالة في العالم العربي في شكل غير متناسب على النساء وفئةِ الشباب والأفراد من ذوي التحصيل العلمي العالي. وتتفاوت البطالة في العالم العربي بحسب الفئات العمرية المختلفة وتفاوت المستويات العلمية. يوجز الجدول الرقم 4 إتجاهات البطالة الرئيسية في ستة بلدان. ومن الواضح أن معدلات البطالة بين الشباب (بين سن 15 و24) تشكل أعلى الأرقام مقارنةً مع غيرها من الفئات في كل البلدان (باستثناء مصر، مع أنها لا تزال في المستويَيْن الأعليَيْن). إن البطالة في ذروة درجاتها بين خريجي المدارس الثانوية وأولئك الذين بلغوا المستوى المتوسط. يبيّن ديلون ويوسف (2009) أن فترة البطالة التي يمر فيها المتخرجون الجدد هي فترة طويلة في العالم العربي: 3 سنوات في المغرب وسنتان ونصف السنة في مصر (2.5).

الجدول 4: البطالة بحسب العمر والجنوسة والمستوى العلمي في بلدان عربية مختارة

	المغرب			الجزائر			مصر		
العمر	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
24-15	18	16	17	26	40	27	10	27	15
34-25	14	16	14	16	22	17	10	39	18
44-35	6	7	6	6	7	6	2	13	5
54-45	3	2	2	3	3	3	1	1	1
64-55	1	0	1	2	2	2	1	0	1
المستوى العلمي									
أميّ	3	2	2	5	3	4	1	0	1
ابتدائي	12	14	12	14	16	15	2	4	2
ثانوي	18	26	20	13	22	15	7	34	14
جامعي	17	30	22	12	23	17	9	25	14
إجمالا	14	21	15	13	18	14	5	19	8

	فلسطين			الأردن			لبنان		
العمر	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
24-15	39	47	40	23	48	28	20	19	20
34-25	25	27	26	8	25	12	6	9	7
44-35	21	11	20	5	12	6	4	6	4
54-45	21	6	18	4	6	5	3	3	3
64-55	20	3	17	4	4	4	3	2	3
المستوى العلمي									
أميّ	30	5	24	9	11	9	6	5	5
ابتدائي	32	6	29	12	26	13	15	8	9
ثانوي	24	17	24	8	26	12	10	10	10
جامعي	19	39	27	10	26	16	11	11	11
إجمالا	27	24	26	12	25	14	9	10	9

المصدر: تجميع الكاتب بناءً على «مؤشّرات التنمية العالمية» و«منظمة العمل الدولية» و KILM و«منظمة العمل العربية» ووكالات الإحصاء الوطنية.

تواجه النساء في العالم العربيّ خطر البطالة بنسبةٍ أعلى مما يواجهُه الرجال في هذا المجال حتى أنّهن في غالب الأحيان يُصار إلى استثنائهنّ من أسواق العمل. يشير أسعد وبرسوم (2007) بشأن حالة مصر إلى ما يسميانه «إتجاهًا مُقلقًا أو خطيراً» في مجال عمل المرأة وهو ما يواجه العديد من الشابات اللواتي غادرن المدرسة وتُراوحُ أعمارُهن ما بين 15 سنة و29 سنةً ولا يزاولن أيَّ نشاطٍ إقتصادي في حين أن عددًا كبيرًا منهنّ يزاولن أعمالاً منزلية من دون أجر. وتبيّن نتائج أبحاثهما أن «النساء الشابات أكثر عرضةً للبطالة من الرجال الشباب بنسبة أربعة أضعاف»، وهنّ يواجهن العديد من المعوّقات (أسعد وبرسوم، 2007). إن العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبًا في مجالات عمل النساء تتعلق بالمعايير الثقافية، ذلك أن تركيبة سوق العمل والفضاء الاقتصادي العام ليسا مرحّبين بالنساء لأن يتمتعنَّ بفرصُ العمل وهؤلاء النسوة يواجهن تمييزًا من قبل أرباب العمل خصوصًا إذا كُنَّ متزوجات، وهذا ما يضيء على أحد أكبر الأسباب التي تحدّ من مساهمتهمّ في سوق العمل. من المعوقات أيضًا أن بعض حقوق النساء العاملات، كإجازة الأمومة والعناية بالأطفال، تُعتَبر عالية الكلفة وبالتالي تقلل من حظوظهن في الحصول على العمل. كذلك يبيّن أسعد وبرسوم إتجاهات شائعة لدى النساء اللواتي يتلقيّنَّ تعليمًاً أقل من الرجال، وعليه فإن النساء يتناولن أجورًا أدنى من أجور الرجال في القطاع الخاص (2007). كذلك فإن النساء في المناطق الريفية يواجهن أخطارًا إضافية بأن يصار إلى استثنائهنّ من سوق العمل بسبب زواجهن في سنٍ مبكّرة وهذا ما يمنعهن من المساهمة في نشاط القوى العاملة (أسعد وبرسوم، 2007). وبوجهٍ أعمَّ، بحسب البنك الدولي، تواجه النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معدلات أعلى من البطالة نظرًا لتزايد نشاطهنّ ومساهماتهنّ، وتتزايد البطالة في صفوفهنّ مع ما بلَغْنَه من مستوى على صعيد التعلُّم (البنك الدولي، 2007). في هذا الإطار تبدو هذه الظاهرة لافتة في بعض بلدان الخليج كقطر والمملكة العربية السعودية حيث تقلُّ المعدلات المقدَّرة للمساهمة النسائية في القوى العاملة عن عشرة في المائة (منظمة العمل الدولية، 2008).

للبطالة في البلدان العربية وطأة مؤثرة بصورة خاصة في عنصر الشباب ذلك أن الشباب العرب (الذين تراوح أعمارهم ما بين 15 و24 سنة) يواجهون خطر إرتفاع معدلات البطالة، كما يبيّن الجدول الرقم 5، يسجّل الشباب في شكل ملحوظ معدلات بطالة أعلى بكثير مقارنةً بالمعدلات العامة (باستثناء جيبوتي وسورية). وتجدر الإشارة هنا إلى أن البطالة في صفوف الشباب تشكل خسارةً بالنسبة إلى اقتصادات المنطقة حيث تصل كلفة الفرصة المفقودة بسبب نسبة البطالة العالية في صفوف الشباب إلى 3 في المائة من إجمالي الناتج المحلي السنوي (شعبان، 2008).

الجدول 5: معدلات البطالة في صفوف الشباب في مقابل المتوسط العام (أحدث الإحصاءات لآخر سنة متوفرة)

البلد	البطالة في صفوف الشباب بين 15 و24 سنة	المتوسط العام للبطالة
الأردن	%38.9	%11
الإمارات العربية المتحدة	%6.3	%2
البحرين	%20.7	%5
تونس	%26.5	%14
الجزائر	%45.6	%10
جيبوتي	%37.8	%41
العربية السعودية	%25.9	%5
السودان	%41.2	%21
سورية	%19.8	%21
الصومال	%43.4	%33
العراق	%45.3	%30
عُمان	%19.6	%7

قطر	%17	%1
الكويت	%23.3	%3
لبنان	%21.3	%12
ليبيا	%27.3	%7
مصر	%25.8	%8
المغرب	%15.7	%10
موريتانيا	%44.3	%16
الضفة الغربية وقطاع غزة	%33.1	%25

المصدر: تجميع الكاتب بناءً على «مؤشِّرات التنمية العالمية» و«منظمة العمل الدولية» و KILM و«منظمة العمل العربية» ووكالات الإحصاء الوطنية.

تشكل البطالة في صفوف الشباب بصورةٍ خاصة مصدرَ قلقٍ كبير في البلدان العربية الفقيرة والمنكوبة بالنزاعات. إذ هناك ما يقارب 45 في المائة من العناصر الشابة المتأثرين بالبطالة في هذه البلدان الفقيرة والمحاصَرة بالنزاعات، ما يضع هذه المشكلة على رأس الاهتمامات السياسية للحكومات في هذه البلدان. كذلك فإن البطالة في صفوف الشباب لا تزال مرتفعة جداً في غيرها من الجماعات شبه الإقليمية. وحتى في الاقتصادات الغنية بالموارد لا تزال معدلات البطالة أعلى من معدلات البطالة العامة بأربعة أضعاف (الشكل 9).

الشكل 9: تواتر البطالة بحسب التصنيفات الكبرى للبلدان

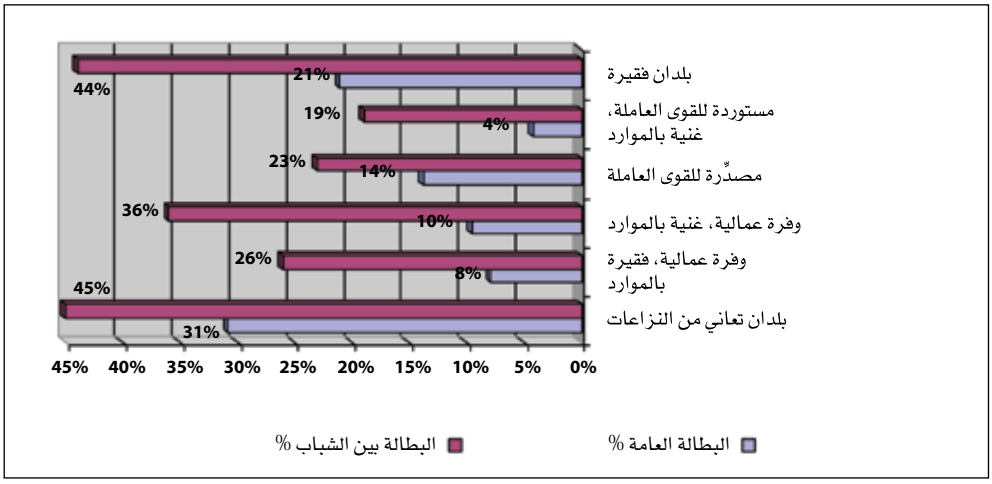

المصدر: تجميع الكاتب بناءً على «مؤشِّرات التنمية العالمية» و«منظمة العمل الدولية» و KILM و«منظمة العمل العربية» ووكالات الإحصاء الوطنية.

2.4 علاقةُ البطالة بالجغرافيا وقابلية الاستخدام والتوقعات

على الرغم من أن بعض البلدان العربية نجحت في خلق بعض فُرص العمل، لكنها ملأت هذه الوظائف، في شكلٍ كبير، بأشخاص من غير مواطني تلك البلدان. هذه الحقيقة تتجلى بوضوح في الاقتصادُ الأردني حيث نجحت سياسة ربط نمو إجمالي الناتج المحلي بخلق فرص عمل لكنها لم تنجح في تخفيض نسبة البطالة (البنك الدولي 2008). لقد إستطاع المنطق الأردني، القاضي بدفع النمو الاقتصادي قُدُمًا من خلال تحفيز الاستثمار، في أن يولِّد ما بين 23،900 و44،500 وظيفة سنويًا بين العامين 2000 و2005، لكن اللافت أن معدلات البطالة بقيت مرتفعة في حدود 14 في المائة (البنك الدولي 2008). تبيّن المعلومات البيانية أن غالبية فُرَص العمل الجديدة التي تمَّ إيجادُها قد استجابَ لشَغْلها أشخاصٌ غير أردنيين، ذلك أن فرصَ

العمل تلك لم تأتِ مطابقة في شكل صحيح لما يفضّله الأردنيون العاطلون عن العمل، وهذه ناحية بالغة الأهمية لا بد من أخذها بعين الاعتبار عند تصميم السياسات (البنك الدولي 2008). وهذه هي الحال أيضًا في العديد من بلدان الخليج حيث يعمد الوافدون الأجانب إلى شَغْلِ معظم الوظائف المنشأة حديثاً، مما يولّد بيئةً تنافسية بين مواطني بلدان الخليج والعمال الأجانب الوافدين الذين يُبدون كاملَ الاستعداد لقبول أجور أقلّ من المواطنين وللعمل بإنتاجيةٍ أكبر.

يبدو أن ثلاث حالات من عدمُ المواءمة تؤثر في أسواق العمل العربية: الجغرافيا، وإمكانيةُ التوظيف، والتوقعات. ففي الأردن على سبيل المثال لا تتلاءم عملية توليد فُرص العمل من حيث الموقعُ الذي توجد فيه مع المكان الذي يعيش فيه الأردنيون العاطلون عن العمل. ثانياً، تُظهر نتائج مسح القوى إفتقار العمال الأردنيين إلى توظيف مهاراتهم، لأنهم أقل رغبة في تلقُّف فرص العمل الجاد، ذلك أنهم أقل اندفاعًا للعمل من العمال الأجانب. ومعظم هؤلاء العمال الأجانب في الأردن هم من المصريين، إلى جانب نسبة ضئيلة من العرب الآخرين، ومن إندونيسيا والفيلبين وسريلانكا (المنظمة الأردنية لمراقبة اليد العاملة، 2009). هؤلاء العمال في معظمهم يشغلون وظائفَ ذات أجور منخفضة كالتنظيف وأعمال البناء والعمل الزراعي. أما على صعيد التوقعات فإن الأردنيين يعانون من عدم التوفيق بين توقعاتهم، الأشبه بالتمنيات الوردية حيال الوظائف المرغوبة، من جهة وحقيقة ما تتطلبه سوقُ العمل من جهة ثانية وفي هذا السياق، هناك إنتشار «ثقافة العار» في أن يتولى أحدُهم وظيفةً معيّنة مع أجر منخفض، ولذلك يفضل كثيرون إلتزامَ منازلهم (البنك الدولي، 2008). تجدر الإشارة إلى أن وجاهةَ الوظيفة لا تقتصر على الأردنيين فقط، ذلك أن العديد من العمال العرب يعتبرون هذا الأمر أحد العوامل التي يقررون على أساسها ما إذا كانوا يقبلون تولّي وظيفة معينة أم لا. وعلى العموم يُنْظَر إلى الوظيفة في القطاع العام في العديد من أرجاء المنطقة العربية على أنها أكثر مجلبةً للاحترام والوجاهة، ومن هنا يرى الباحثون عن وظيفة أن هذا النوع من الوظائف مرغوب أكثر من سواه.

وينبغي لواضعي السياسات التمييز بوضوح بين البطالة الإرادية والبطالة اللاّإرادية. ذلك أن العمال الأردنيين العاطلين عن العمل عندما سئلوا عن مدى إستعدادهم لقبول إحدى الوظائف من لائحة وظائف متاحة على نطاق واسع بالأجور السائدة، جاء جواب قُرابة 40 في المائة من المجيبين بأنهم يقبلون على الأقل واحدة من تلك الوظائف (الشكل 10). هؤلاء الذين قبلوا هم

الشكل 10: نسبة العاطلين عن العمل الأردنيين
الذين يقبلون أن يشغلوا إحدى الوظائف المعروضة - عمومًا - بالراتب السائد

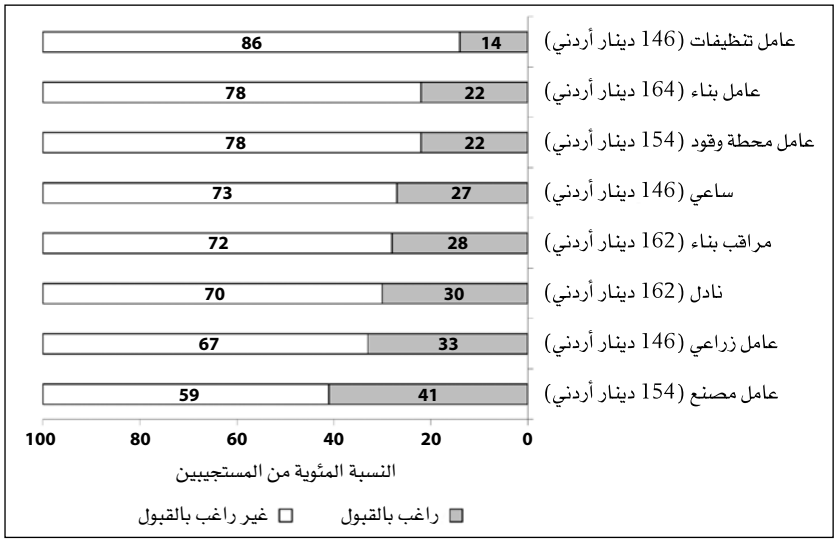

المصدر: البنك الدولي (2008).

«العاطلون عن العمل لا إراديًا»، أما الـ 60 في المائة الآخرون من الأردنيين العاطلين عن العمل فهم يريدون أن يعملوا، ولكن ليس في الوظائفَ المتاحة (أو المعروضة)، ما لم يكن الراتب المعروض أعلى بنسبة كبيرة مما هو معروض حاليًا (البنك الدولي، 2008). هذه الفئة الثانية من العمّال يشار إليها عمومًا على أنها تمثل «العاطلين عن العمل إراديا»، وكما يبيّن الشكل 10 بوضوح فإن هناك بعض الوظائف لا يقبل الأردنيون أن يشغلوها.

الوظائف الأقل قبولا لدى الأردنيين (الشكل 10) هي وظيفة عامل تنظيفات، في حين أن الذين يقبلون أن يشغلوا وظيفة عامل في مصنع يشكلون النسبة الكبرى علمًا بأن نسبتهم تبقى تحت الـ 50 في المائة. إن التمييز بين هذين النوعين من البطالة يساعد واضعي السياسات في تحديد الأولويات ومعرفة الجماعات التي يجب التوجُّه نحوها وبأية طريقة ومن ثَمَّ، كخطوةٍ تالية، العمل في سبيل المواءَمة بين النتائج التي تظهرها سوقُ العمل والتوقعات التي يبني عليها العاطلون عن العمل إراديًا مواقفَهم.

3.4 وَقعُ النزاعات على أمن العمل

في البلدان العربية التي تعاني من النزاعات يستحيل تجاهل التأثيرات السلبية الناجمة عن تلك النزاعات وعن حالة اللااستقرار السياسي في النتائج الاقتصادية لتلك البلدان. وهذا أمر واضح في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث النزاع من جهة والحصار الإسرائيلي من جهةٍ أخرى يؤثران على سُبل معيشة الفلسطينيين. يَجمع أكايا وآخرون (2008) ما بين تطبيق نماذج الاقتصاد القياسي مع تقديرات العوامل المتغيّرة، مثل رُخَص العمل وكلفة النقل وإتجاهات التجارة الخارجية، وصولاً إلى استنتاجٍ يؤكد ما توصَّلت إليه أبحاثٌ سابقة مثل الدراسة التي أجراها ديوان وشعبان (1999) وفيشر وآخرون (2001) حولَ مدى التأثير السلبي لإغلاق الحدود في الضفة الغربية وغزة (أكايا وآخرون، 2008). يشير النموذج الذي توصلوا إليه إلى وجود علاقة قوية بين النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة والنشاط الاقتصادي في إسرائيل، وكذلك المساعدات الخارجية والعلاقات الأمنية بين إسرائيل من جهة والضفة الغربية وغزة من جهة ثانية (أكايا وآخرون، 2008)، وهم يقدّرون كلفةَ الفرصة الضائعة نتيجةَ إغلاق الحدود يومًا واحدًا فقط بـ 7 ملايين دولار (أكايا وآخرون، 2008).

لقد تحوّل إغلاق الحدود من قبل الإسرائيليين ممارسةً شائعة بحيث تجعل من الضفة الغربية وقطاع غزة منطقتين مقفلتين إقتصاديًا. ترتدي سياسة الإغلاق الإسرائيلية ثلاثةَ وجوه، تقييد الحركة المحلية الداخلية، وكذلك التنقل الخارجي، فضلاً عن الحدّ من الوصول إلى الأردن ومصر، وهذا الوجه الأخير زادَ تفاقمًا نتيجة إقامة حواجز فاصلة ومنع السير على بعض الطرق (أكايا وآخرون، 2008). تزايدت فتراتُ الإغلاق بدرجة كبيرة منذ الانتفاضة الثانية في شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2000 وقد أدت هذه السياسة إلى المزيد من الانقسامات في كلٍ من الضفة الغربية وغزة اللتين أصبحتا مغلقتين لا منفذ لهما نحو أيّ ميناء أو مطار (أكايا وآخرون، 2008). سياسة إغلاق الحدودتؤثر تأثيرًا سلبيا كبيرًا في أسعار السلع الاستهلاكية، وخصوصًا منها المنتوجات الزراعية والوطأةُ الكبرى في هذا المجال تأتي نتيجة عدم معرفة الفترة الزمنية لامتداد الإغلاق ومن ثم الكلفة العالية التي تُدفع لقاء نقل هذه البضائع (أكايا وآخرون، 2008).

إن كل المحاولات الفلسطينية لحلّ المسائل المتعلقة بالعمل من خلال توجيه السياسات المعنية نحو تحسين المناخات التجارية وزيادة المساعدات الخارجية لن تثبتَ جدواها ما لم يتم حلُّ المسائل الأمنية وتلك المتعلقة بالحركة والانتقال أكان على الصعيد الخارجي مع إسرائيل أو على الصعيد الداخلي في الضفة الغربية. وثمة مشكلة كبرى تتسبب بها سياسة الإغلاق بفعل الحواجز التي تحول دون تنقّل اليد العاملة الفلسطينية داخلَ إسرائيل، حيث يواجه العمّال تضييقًا إسرائيليًا في الحصول على رخصة عمل، هذا فضلا عن تعدد نقاط التفتيش الأمنية الأمر الذي يفاقم مخاطر السفر والتنقل وبالتالي يحدّ

من عدد أيام العمل ومن الدخل والتحويلات، كذلك فإن هذه العوامل تؤثر في التجارة والاستثمارات والإنتاج (أكايا وآخرون، 2008). كما يُحدد أكايا وآخرون كمية الخسائر الناتجة من سياسة الإغلاق بما يساوي 750 مليون دولار في العام 2005، وهذا المبلغ يجدون أنه يوازي 58 في المائة من مجموع المساعدات الخارجية 1.3 مليار دولار التي خُصصت للسلطة الفلسطينية ذلك العام. ولسوء الأحوال الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزّة تأثيرات مباشِرة في عدد فرص العمل المتاحة وفي تنقّل العمال من وإلى مكاتبهم خاصةً عندما يكونون من أولئك المهجَّرين (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – إسكوا، 2007). إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية وغزة كانت في حالةٍ من التردي الحادّ نتيجة لحالة الصراع الذي تشهده البلاد، كما إن الهوّةَ بين الضفة الغربية وقطاع غزة آخذةٌ في الاتساع (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – إسكوا، 2007، أكايا وآخرون، 2008). بالإمكان إقتفاء مدى تأثير إغلاق إسرائيل المعابرَ مع الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال مقارنة أرقام البطالة بين العامين 1999 و2008، وبذلك يتبيّن بوضوح أنها تتجه إلى الارتفاع بحيث زادت من 16.9 في المائة في العام 1999 أي قبل الانتفاضة، إلى 31.7 في المائة في العام 2008.

4.4 هل ساعدت إصلاحات «توافُق واشنطن» في الحد من البطالة؟

لقد أطلق العديد من الحكومات العربية في العقدين الماضيين سلسلةً من الإصلاحات الاقتصادية تتماشى مع الخطوط التي رسمها «توافق واشنطن» والتي تهدف إلى تعزيز النمو والحدّ من البطالة، لكن هذا النوع من الإصلاحات كان عُرضةً للكثير من الانتقادات. «توافق واشنطن» هو وثيقة صاغها جون وليامسون في العام 1990 في ورقةٍ إستهدفت وضع عَشَر أدوات للسياسات العامة رأى أن على واشنطن أن تؤكد أهميتَها عندما تقدِّم توصياتها إلى البلدان النامية حول الإصلاحات الاقتصادية. تمحورت الفكرةُ الأساسية لهذه السياسات حول زيادة منسوب الليبرالية والخصخصة في ظل نظام ضريبيٍّ مضبوط (وليامسون، 1990). لكن في تقييم للإصلاحات التي طرحَها «توافق واشنطن»، يقول رودريك (2006) بأنّ النتائج جاءت مخيِّبةً للآمال وإن كان هناك بعض المقولات التي تتحدث عن نجاحاتٍ في تانزانيا وأوغندا وموزامبيق والتي لم تُثبت إستدامتَها بدرجةٍ عالية. يقدم رودريك مقاربتين إثنتين للتعامل مع عوامل الفشل التي إنتهى إليها «توافق واشنطن»، إحدى هاتين المقاربتين هي «توافق واشنطن» المضاف إليه لائحة من عشر سياسات إصلاحية إضافية توصَف أساسًا بأنها مؤسّساتية وتتعلق بالحكم وتحتاج إلى مواردَ إداريةً وبشريةً. الانتقاد الرئيسي الذي يوجهه رودريك إلى هذه المقاربة هو أنها تعرض لنا صورةً خاطفة وسريعة لما تبدو عليه البلدان الغنية من مظهرٍ خارجيّ دون أن تخبرنا كيف وصلت تلك البلدان إلى ما وصلت إليه، فهو يعتبر هذه الأجندا ذات «طموح مستحيل التحقيق» و«غير قابلة للاختبار والتثبّت» وتنقصُها «قائمة أولويات محدّدة» (2004). يدعم رودريك سياسة اختبار الحلول، والتعلّم عن خصوصيات البلدان، أي خصائص كل بلد، والعوامل المعيقة كجزء لا يتجزّأ من عمليات الإصلاح الاقتصادي (2006).

وإذا ما أمعنا النظر عن قرب إلى الأقاليم الفرعية العربيّة لتبيّن أن الدول العربية لم تنضم كلها إلى إصلاحات توافق واشنطن. أما البلدان التي التزمت تلك الإصلاحات فلم يؤدِ بها الأمر إلى خفض معدلات البطالة. إن العلاقة بين التصحيح البنيويّ والبطالة يمكن تبيُّنُها في الشكل الرقم 11 في ما يتعلق بفئات البلدان المختلفة. فالرسوم البيانية الستة تُظهر نوعين من إصلاحات «توافق واشنطن»: حجم الإنفاق الحكومي من إجمالي الناتج المحلي (الذي أوصت الإصلاحات بتخفيضه – أي الإنفاق – أو على الأقل إبقائه مستقرًا)، والمتوسِّط المطبَّق لمعدلات تعرفة الاستيراد (الذي يُفترَض تخفيضُه في تحرير التجارة). كذلك تظهر الرسوم نموًا في إجمالي الناتج المحلي وفي معدلات البطالة. تعكس الاتجاهات نتائج متناقضة من شأنها أن تثبت أن تخفيض معدل تعرفة الاستيراد وتخفيض الإنفاق الحكومي لم يكن لهما تأثير كبير في نمو إجمالي الناتج المحلي أو

الشكل 11: التعديلات البنيوية وتطور معدلات البطالة

ملاحظات: العراق وليبيا وجزر القُمر والصومال والسودان غير مشمولة بتجمّع البلدان بسبب غياب المعلومات.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المؤشرات العالمية للتنمية، ومنظمة العمل الدولية.

في معدلات البطالة. إن تصنيفَنا لفئات البلدان يبيّن هذه النتيجة بطريقة أكثر وضوحًا من خلال إشارتنا إلى الأسباب الكامنة وراء الخصائص المحددة لكل فئة من تلك الفئات، فالتغيرات على معدلات الدخل والبطالة تُعزى إلى عواملَ مثل المواردَ أو هبات العمل وليس إلى سياسات التعديل البنيويّ. في البلدان ذات الوفرة في اليد العاملة كانت نتيجة التعديل البنيويّ إرتفاعًا في معدلات البطالة دون أن يترك ذلك تأثيرًا مهمًا في إجمالي الناتج المحلي، في حين شهدت البلدان المنكوبة بالنزاعات إنخفاضًا ضئيلاً في البطالة وتقلُّبًا في نموّ إجمالي الناتج المحلي. أما البلدان الفقيرة، فقد أظهرت وجود بطالةٍ متصاعدة كادت تبلغ الضعفين بين العامين 1997 و2005 في حين خَفّضت حكوماتُ تلك البلدان بدرجةٍ كبيرة حجم إنفاقها الحكومي من إجمالي الناتج المحلي.

حصلت عدة بلدان عربية على قروضٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت كلُّها مرتبطة بالتزام تلك البلدان إصلاحات توافق واشنطن، لكنها لم تأتِ بأية نتائج إيجابية. في إطار تحليل مدى قابلية هذه القروض للنجاح عَمَدَ هاريغن (2008) إلى دراسة أربعة من البلدان المعنية: الأردن، تونس، مصر والمغرب وقد تبيّن له أن برامج التعديل البنيويّ أدت إلى نموٍ غير مستدام عائدٍ بمعظمه إلى قطاعات غير قابلة للتجارة أو التبادل (هاريغن، 2008). يورد هاريغن الحالات والأوضاع التي كانت مشتَركةً بين هذه البلدان الأربعة قبلَ البرنامج: «دَيْنٌ مرتفع غير مستدام، إحتياطيٌّ منخفض من العملات الصعبة، عجزٌ كبير في المالية العامة وفي الحسابات الجارية، واقتصاداتٌ غيرُ متنوعة بإستثناء تونس» (2008). هذه البلدان لم يتسنَّ لها أن تحقّق شيئًا ولو محدودًا من النمو إلا عندما حالفها الحظ نتيجةَ بعض الظروف الخارجية المؤاتية. أما تونس، من ناحية أخرى، فتشكل حالةً خاصة لأنها انطلقت في محاولة تحسين سياساتها الصناعية وحماية صناعتها المحلية قبل تنفيذ الإصلاحات المقترحة وقد استطاعت تحقيق نموٍ محرّكُه الأول حركةُ التصدير وقد أثبت هذا النمو أنه أكثر استدامة (هاريغن، 2008).

الشكل 12: التعديلات البنيوية وعلاقتها بالنمو والبطالة في مصر

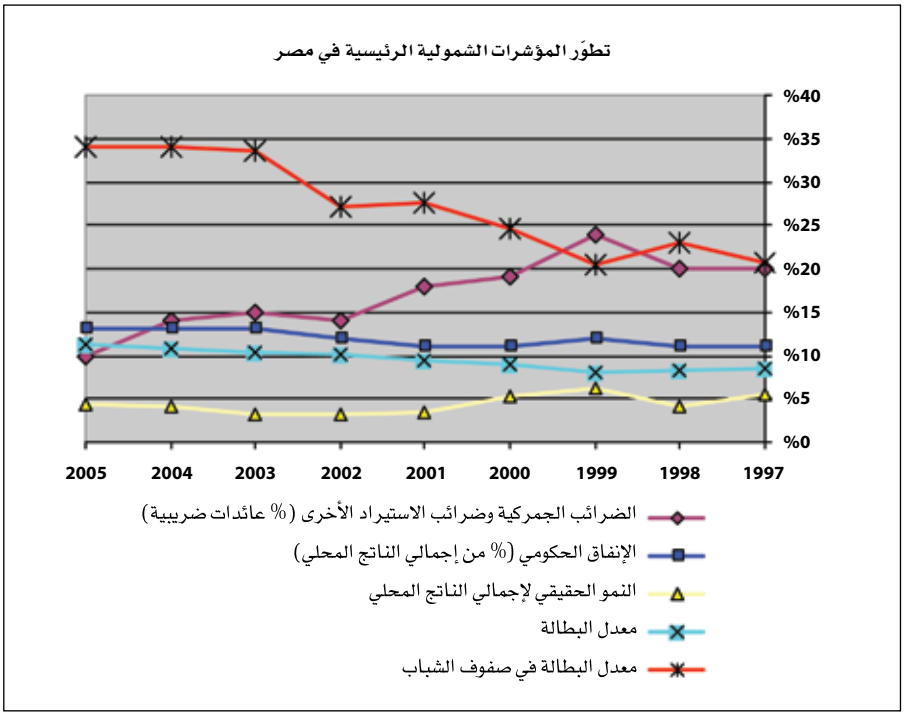

مع أن مصر خفّضت الضرائبَ على السلع المستوردة بنسبة النصف وحدَّتْ من إنفاقها الحكوميّ فقد بقي نموُّ إجمالي ناتجِها المحلي أقلَّ من 5 في المائة سنويًا بين العامين 1997 و2005، كما ارتفعت معدلات البطالة خصوصًا في صفوف الشباب. يبيّن الشكل 12 الروابطَ الممكنة بين التعديلات البنيوية ونموّ إجمالي الناتج المحلي والبطالة في مصر. ومن الواضح أن برنامج التعديلات الذي كانت الغاية منه تحسين الأوضاع الكبرى بشموليتها (الماكرو) لم يصل مفعولُه إلى معدلات البطالة التي حافظت على مسارِها التصاعديّ، والذي كان لافتًا أن هذه المعدلات كانت تتزايد بسرعة في صفوف الشباب.

من المستحيل تجاهلَ الدوافع السياسية والاستراتيجية الكامنة وراء نموذج «تَوَافُقِ واشنطن» في التعديلات البنيوية للقروض. يقدم هاريغن وآخرون الدليلَ الكميَّ والنوعيَّ الذي جيءَ به من البلدان التي طبّقت سياسات «تَوَافق واشنطن» في العالم العربيّ من خلال وكالات مقرُّها واشنطن، كالبنك الدوليّ وصندوق النقد الدوليّ (2006). معظم المساعدات التي قُدِّمت لهذه البلدان تمَّ تفعيلُها بحيث تلتقي عند تَقاطُعِ حاجات البلدان المعنية من جهة ومصالح الجهات المانحة من جهة ثانية. وهذا الأمر يثير التساؤلاتِ حول دوافع هذه المؤسسات خصوصًا في ضوء المشاعر المختلطة بين الإرتياب حيالَ حُسن إدارتها وحِصَصِها النسبية (كوتا) ومدى سلطاتِها التصويتية، وفي كل هذه العوامل تحتلُّ الولايات الأميركية موقعًا مركزيًا فاعلاً. لا شك في أن عنصر الحاجة لدى تلك البلدان إلى أموال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان عنصرًا ثابتًا ومعروفًا، وإن لم يكن في كل الحالات أمرًا ملحًا أو ضاغطًا، لكن مع ذلك فإن توقيت الجهات المانحة لتدخّلها، وتطبيق التعديلات البنيوية، كان أكثر إرتباطًا بالسياسات الداخلية لكل بلد من البلدان المعنية ومدى إنسجام سياسته مع اللعبة الجيوسياسية الكبرى ومصالح لاعبيها (هاريغن وآخرون، 2006). وبالتالي، فمن المهم فهم ديناميات العالم العربيّ وعلاقتها بسائر بلدان العالم في ثمانينات القرن المنصرم وتسعيناته حتى يتسنى لنا أن ندرك بفهمٍ أكثر عمقًا السياسات التي تمّ تبنّيها وتطبيقُها، بالرغم من أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمثلان مصدراً جزئياً فقط من المعونة المتدفقة على المنطقة.

5. تقييم إستراتيجيات جيل العمل وسياساته في المنطقة

1.5 سياساتُ العمل الوطنية

لم يُولَ جيلُ الشباب حتى الآن الأهمية والعنايةَ اللّتين يستحقهما من صانعي السياسات العامة في كل أرجاء المنطقة العربية. وقد إختبرت الحكوماتُ المعنية مختلِفَ أنواع المقاربات الساعية في حلّ مشكلات البطالة عمومًا والمسائل المتعلقة بجيل الشباب بصورة خاصة. وثمة إتجاه عام سائد في البلدان العربية مفاده أن عمليةَ صنع القرار حول المسائل المتعلقة بجيل الشباب لا تشملُ الشبابَ أنفسَهم ولا تأخذُهم بعين الاعتبار، ويتبيّن بالتالي أنّ لا رأيَ لهم في صنع السياسات التي تؤثر مباشَرةً في مسار حياتهم (شعبان 2009). هذا الأمر بدأت الحكوماتُ العربية توليه قَدْرًا أكبر من الاهتمام، ويرى شعبان (2009) أن على هذه الحكومات أن تصدِّق على كل الأدوات القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في ما يخص الشباب. إن طريقة صنع القرار في العالم العربي تختلف إختلافًا جذريًا عنها في بلدانٍ أخرى، فبدلَ إتاحة المزيد من الخيارات السياسية والقدرة للشباب باعتبارهم يشكّلون الكتلةَ الكبرى من النسيج الاجتماعي، إذا بنا أمام وضعٍ لا يُمثِّل فيه البالغون قانونيًا والذين يحق لهم التصويت والمشاركة في عملية صنع القرار سوى نصفِ السكان، ولكن مع سيطرة شبه كاملة من المقرر في البلاد على عمليةِ صنع القرار (رتشاردز وواتربوري، 2008). وإذا أخذنا لبنان، على سبيل المثال، فإن الشباب فيه تحت سن الحادية والعشرين لا يحق لهم الإدلاء بأصواتهم حتى يومنا هذا، في حين أن السنّ الأدنى لمَن يترشح لعضوية مجلس النواب عليه أن يكون قد بلغ الخامسةَ والعشرين من العمر وهذا ما يترك عددًا كبيرًا من الشباب والشابات الذين يشكلون كتلةً كبيرة من السكان غيرَ ممثَّلين في الحياة السياسية. المنحى الآخر اللافت في المنطقة العربية هو فارق السنّ الكبير بين القادة وأتباعهم، وفي حين أن الأكثرية من الشعب العربيّ هي من جيل الشباب فإن معظم القادة هم من كبار السنّ نسبيًا (رتشاردز وواتربوري، 2008). في هذا المنحى ما يؤشّر إلى تداعياتٍ مستقبلية على قَدْرٍ من الأهمية، وعليه فلا بد للبلدان العربية من أن تمارس سياسةً أكثرَ شمولاً وتمثيلا لجيل الشباب وأن تأخذَ حاجاتِهم وآراءَهم بعين الاعتبار.

لقد شهد بعضُ البلدان العربية مبادراتٍ تهدف إلى زيادة انخراط الشباب في عملية صنع القرار ومعالجة حاجاتهم الخاصة والاهتمامات المتعلقة بهم. ويُعدِّد شعبان (2009) بعض المبادرات الشبابية الوطنية في الأردن ومصر واليمن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). في الأردن أُطلِقت «منظمة الشباب الوطني» بهدف دفع الشباب إلى الانخراط في عملية التنمية في البلاد وفي الانصهار الاجتماعي. وفي مصر، هناك مبادرةٌ أخرى هي «مشروع بناء قدرات الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات» سعيًا إلى تحقيق أهداف وضعتها الحكومة المصرية وتغطي بصورة أساسية التنمية الاجتماعية، محوَ الأمية، تحسينَ قطاع الاتصالات بما في ذلك الإنترنت النقّال والمكتبة الإلكترونية، فضلا عن إطلاق فكرة المدارس الذكية وبرنامج الترخيص لنوادي تكنولوجيا المعلومات. أما المبادرة في اليمن، «معلومات سوق العمل ونظامُها» فإن الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه هو تطوير إستراتيجيات تتعلق بمجال التوظيف، والتدريب التقنيّ والمهنيّ مع التركيز بصورة خاصة على حاجات الشباب وإنخراطهم وإشراك الحكومة اليمنية.

تعاني البلدان العربية الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، وهي بمعظمها مصدِّرة للقوى العاملة، من ضعف تنظيماتها العمالية، ومن إنخفاضٍ نسبيٍّ للأجور، وإعتمادٍ كبير على التحويلات المالية، ومن هجرة الأدمغة، ولذلك لا بد لهذه البلدان من أن تصوّب سياساتها نحو تحسين كل هذه الشروط. في إطار تحليله السياسات العامة في البلدان العربية والمتوسطية وجد مارتن (2009) التنظيمات العمالية، بما فيها التوظيفُ والصرف من الوظيفة وساعاتُ العمل والمنافعُ والضمانُ الاجتماعيّ، كلها جامدة جداً، ومطبّقة في شكل سيء. وعند المقارنة بالأجور المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي وجد مارتن أيضًا أن الأجور الحقيقية في البلدان العربية المتوسطية منخفضة جدًا وهي تكاد تكون أقلّ من سدس الأجور الصافية في بلدان الاتحاد الأوروبي. كذلك من المعالم التي تتسم بها البلدان العربية المتوسطية إنخفاضُ إنتاجيتها وهو عاملٌ مضرٌّ جدًا بنموها وبتوقعاتها المستقبلية (مارتن 2009). منذ زمنٍ طويل والهجرة تُشكل ميزة ثابتة من سمات البلدان العربية المتوسطية وهي السمةُ التي تجعل تلك البلدان تعتمد إلى حد كبير على التحويلات المالية والتغاضي بالتالي عن هجرة أدمغتها الموهوبة والمنتجة (مارتن 2009). يطرح مارتن مسألة تحسين الإحصاءات التي تتناول المنطقة من خلال تعاون كل بلدانها، وإطلاق عملية إصلاحات بُنيوية تهدف إلى تشجيع الاستثمار وجذب الاستثمارات التنموية الخارجية المباشرة، ورفع وتيرة التعاون بين بلدان الاتحاد الأوروبي من جهة، والبلدان العربية المتوسطية من جهة ثانية، من أجل «التنمية المشتركة» الحقيقية (2009).

أما بلدان الخليج العربية، وبعد أن صبَّتْ استثماراتٍ كبيرةً في قطاعاتها الاقتصادية، فلا بد لها من أن تزيد اهتمامها بالمسائل الاجتماعية، وعليها أن تركّز إنتباهها بدرجة أكبر على السياسات الموجهة نحو العناية بشؤون الشباب. لقد طغت على بلدان الخليج العربية سمةُ الاستثمارات الكبرى في مجالات التنمية الاقتصادية والتقنية والمالية دون تركيز كافٍ على تنمية البنى الاجتماعية التي تأخذ بعين الاعتبار النواحي الإنسانية من عملية التنمية (ديتو 2009). إن التحديات الأساسية التي تواجه أسواقَ العمل في بلدان الخليج العربية تشمل الفهمَ الصحيح لدور الحكومة وعلاقتها بالقطاع الخاص، والتشديد على أهمية تفعيل السياسات الشبابية لفئتي الشباب كلتيهما، إناثًا وذكورًا. بالإضافة إلى ذلك لا بد من تحسين مستوى الشفافية في المعلومات المتعلقة بسوق العمل وتسهيل وصول صانعي القرار إلى هذه المعلومات وهما أمران ينطويان على أهمية محورية (ديتو 2009). هناك ناحية أخرى مهمة لا بد من الالتفات إليها بالنسبة إلى بلدان الخليج العربية وهي الاعتماد الكبير على الوافدين مع ما ينطوي عليه هذا العامل من مخاطر إبعاد المواطنين وخصوصًا منهم الشباب، ذكورًا وإناثًا. من هنا ضرورة المزيد من التركيز على تفعيل السياسات الآيلة إلى اجتذاب كل مكوّنات النسيج الاجتماعي سعيًا وراء إدماج القوى العاملة المحلية في إطارٍ أكثر استدامةً يضمّها جميعًا.

2.5 سياسات المنظمات الدولية وإستراتيجياتها بالنسبة إلى المنطقة العربية

منظمة العمل الدولية *ILO*

بحسب منظمة العمل الدولية، يتعيّن على البلدان العربية تركيز إهتمامها على زيادة إمكانات وزارات العمل وقدراتها بمن في ذلك كل الشركاء في عملية صنع القرار، وتحسين نوعية الإحصاءات والعمل الإداريّ تسهيلاً لتصميم السياسات وخصوصًا في أوقات الأزمات. لقد عقدت منظمة العمل الدولية «منتدى العمل العربي» الذي نظمته في بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2009 وإستمرت أعماله ثلاثة أيام مستضيفةً مندوبين رفيعي المستوى من 22 بلدًا من بلدان المنطقة، وكان الهدف من المنتدى تفحُّص نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية وتداعياتها على البلدان العربية، ومن ثَمَّ إقتراح السبُل الآيلة إلى تحسين الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل وتوفير الأمن. في إطار استكشافه هذه النواحي يحدد Tzannatos/تزناتوس

(2009) سياسةً ترتكز على أولوياتٍ أربع بالنسبة إلى الأزمة العالمية: إعطاء الأفضلية لجيلَ العمل في السياساتُ الاقتصاديةُ، إدخال وتحسين التأمين ضد البطالة، خلق أرضيات الحماية الإجتماعية للحيلولة دون تسرُّب الأطفال من المدارس، واحترام حقوق العمال، المواطنين والوافدين على حدٍ سواء. تتفاوت هذه التوصيات بتفاوت السياسات الوطنية لكل بلد من البلدان لكنها تمثل عاملاً مشتركا في توجّهات سوق العمل العربية وخصائصها، ومن شأنها أن تشجع التعاون الإقليمي من أجل الاستفادة من مكاسب العولمة بين البلدان العربية (Tzannatos 2009).

في محاولة من منظمة العمل الدولية لمعالجة الأزمة الاقتصادية الأخيرة وتداعياتها، عمدت المنظمة في حزيران/يونيو 2009 إلى تبنّي «ميثاق العمل العالمي» الذي صُمِّم لتوجيه السياسات الهادفة إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي وخلق فُرص عمل وتوفير الحماية للعمال. جاء الميثاق كردةِ فعلٍ على بياناتٍ معلوماتية تُظهر مستوياتٍ عاليةً من البطالة والفقر، ومن أجل إقتراح إجراءاتٍ استجابيةً يمكن أن تتخذها البلدان المعنية في أوقات الأزمات كلٌ بحسب حاجاته. وبدلَ إعتماد سياسة استجاب منفردة، شكَّل الميثاق محاولةً للاحتفاظ بالذين لديهم وظائف راهنًا وتمكين المؤسسات التي تشغّلهم من الإبقاء على مراكزهم ودعم عملية إنعاش التوظيف من خلال إيجاد وظائف جديدة تأتي مرفَقةً بفوائدَ إجتماعيةٍ وشبكاتِ أمانٍ تحتضن الفئاتِ الاجتماعيةَ الضعيفةَ والمعرّضةَ آخذةً بعين الاعتبار المسائلَ المتعلّقة بالجنوسة. ويهدف الميثاق أيضاً إلى تعزيز البيئة التنظيمية للقطاع المالي والدفع قدمًا بالتجارة المنظمة والكفؤة مع تجنب سياسة حماية المنتجات المحلية ومع نظرةٍ حريصة على أن يكون النشاط الاقتصادي حذرًا حيالَ كل ما يضرّ بالبيئة (منظمة العمل الدولية، 2009a). كما يأخذ الميثاق بالحسبان المؤسسات التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم معترفًا بدورها وبدور المؤسسات الصغيرة جدًا في مجال خلق فرص العمل، ويدعو إلى فتح مجال التمويل لأصحاب المشاريع في البلدان الباحثة عن تسهيلات مالية ضِمْنَ قدراتِها مما يُساعد في تطوير مؤسساتها التجارية. وبهدف التوصل إلى معالجة مشكلات الشباب بصورة خاصة، يشدد الميثاق على أهمية توفير التدريب المهني والتقني ورفع مستوى المهارات في مجال إطلاق المشاريع التجارية وإدارتها خصوصًا بالنسبة إلى الشباب العاطل عن العمل (المنظمة الدولية للتوظيف 2009).

في إطار الاهتمام بمسألة جيل الشباب كان من أهم برامج منظمة العمل الدولية مشروعُها «شبكة توظيف الشباب» الذي أنشأته بالتعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة، وبخلاف المبادرات السابقة عمدت هذه الشبكة إلى التركيز على مقاربات التوظيف الموجهة إلى الشباب بصورةٍ خاصة (منظمة العمل الدولية 2009).

منظمة العمل العربية *ALO*

لقد طرحت منظمة العمل العربية مؤخرًا سياسةً ذات بُعدين إثنين للعمل على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، البُعد الأول يركّز على التعامل مع الأزمة، والبُعد الثاني يتناول إستراتيجيات ما بعد الأزمة. المجموعة الأولى من السياسات تشمل تفعيل سياسة الأجور المعقولة التي تعزز القدرة الشرائية وهذه بدورها تنعش الطلب الذي يكمن في أساس تداعيات الأزمة (ديماسي 2009). إن تطوير البرامج التي تنطوي على نسبة عالية من فرص العمل ومن أموال دعم العاطلين عن العمل يشكل أيضًا عاملاً مهمًا بالنسبة إلى منظمة العمل العربية يساعدها في معالجة الأزمات وفي دعم الذين يفقدون أعمالهم خلال فترة البطالة ومرحلة الانتقال إلى عملٍ جديد. بالإضافة إلى هذه التوصيات تقترح منظمة العمل العربية إنشاء صناديق خاصة تغطي حاجات المهاجرين العائدين إلى بلادهم (ديماسي 2009).

أما بالنسبة إلى فترة ما بعد الأزمة فجاءت التوصيات لتعالج مسائل كالتعليم، والأمن الغذائي، والتوزيع السليم والكفؤ للموارد، ورفع وتيرة التعاون الإقليمي. تشمل توصيات منظمة العمل العربية بالنسبة إلى المرحلة التي تلي الخروج من تداعيات الأزمة، تحسين السياسات التعليمية بغيةَ تحسين المواءمة بين العرض والطلب في سوق العمل (ديماسي 2009). المسألة الثانية تطرقت إلى وضع إستراتيجيةٍ للأمن الغذائي في العالم العربي، ذلك أن هذه المسألة سوف تكون مصدرًا للمتاعب والمشكلات في المستقبل. أما الناحية الثالثة في هذا الإطار فهي إعادة تصويب فائض الأموال بحيث يتم توجيهُه نحو القطاعات الاقتصادية التي تدّر نسبةً أكبر من العائدات وكذلك التشديد على فوائد التعاون بين البلدان العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي حول تبادل السلع والخدمات كما رؤوس الأموال والدفق العمالي (ديماسي 2009). هذا التوجُّه بمجمله يزداد قوةً من خلال زيادة التعاون بين مختلِف أفرقاء العمل، من القطاع الخاص إلى الحكومات فالمجتمع المدني مرورًا بجماعات الضغط والاتحادات والنقابات، وذلك بغية تحسين نوعية العمل من جهة والقوة الشرائية للقوى العاملة من جهة ثانية (ديماسي 2009). من شأن هذه الإجراءات بدورها أن تخفف من وطأة الركود الاقتصادي وبالتالي من المظالم الاجتماعية شرط أن تشمل، بحكم تصميمها، كل الشرائح المعنية مع التركيز بصورة خاصة على مسألة الجنوسة (ديماسي 2009).

تطرح المنظمة العربية للعمل، في إطار التركيز على عنصر الشباب، إقتراحاتٍ على مستويين اثنين، الحكومات من جهة والشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة ثانية. في منشور أصدرته خلال «منتدى العمل العربي» الذي عقدته مؤخرًا في بيروت، شدَّدت المنظمة على نقطتين اثنتين. الأولى أنه يتعيّن على الحكومات العمل على استكمال كل إتفاقات الشراكة والتعاون فيما بينها، ودعم القطاع الخاص من خلال إجراءات وتدابير أقل بيروقراطية، وتوفير إمكانية الحصول على رأس المال للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك على الحكومات أن تبذل الجهد في سبيل تحسين مشاركة المجتمع المدني، خصوصًا المعنيين منه بالمسائل المتعلقة بشؤون الشباب، وأن تعمل على تحفيز هؤلاء على المشاركة في النشاط الاجتماعي (منظمة العمل العربية 2009). النقطة الثانية، في ما يتعلق بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن الاهتمام الأكبر يجب أن يولى لخلق فرص العمل وتحسين مهارات الشباب العرب، فضلا عن زيادة جهود التدريب المهْنيّ والتقنيّ ودعم مشاريع التنمية الإنسانية، والاستثمار في مجالات تقدم التكنولوجيا لزيادة التحديث والإنتاجية والقدرة التنافسية (منظمة العمل العربية 2009).

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا - إسكوا

إن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة باتجاه وضع سياساتٍ أكثر شموليةً لناحية تشغيل الشباب والتي سلّط عليها الضوء التقريرُ الذي تناول الأهدافَ الإنمائيةَ للألفية تتعلق بصورةٍ وثيقة بمسألة الإدماج الاجتماعي كأداةٍ للحد من الفقر، إلى جانب السياسات الآيلة إلى توليد فرص العمل (الأمم المتحدة 2007). في الأولويات التي أبرزها تقريرُ الأمم المتحدة تركيزٌ على نوعيةِ التعليم، والمواءَمةُ بين حاجات أسواق العمل والبرامج التعليمية، وزيادةُ مساهمة الشباب في آليات صنع القرار، هذا فضلا عن تحسين مؤسسات سوق العمل ودعمِ تنمية القطاع الخاص وتطويره لزيادة قدرته على استيعاب المزيد من العمال (الأمم المتحدة 2007).

إن تركيز الأمم المتحدة موجَّه نحو تمكين البيئة وبناء القدرات وتحسين مساهمة الشباب. ومن هنا يطرح تقرير الأمم المتحدة إطارًا للسياسة الشبابية في المنطقة العربية يرمي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: «إيجاد بنية مؤسَّسية ماكرو – اقتصادية ذات قُدرة تمكينية، وتوسيع نطاق المعارف، والمهارات والقدرات للشباب والشابات، الترويج لمساهمة الشباب في آليات صنع

القرار وتقوية هذه المشاركة، بالإضافة إلى قَدْرٍ كافٍ من التعاون الإقليمي وكذلك تشجيع الحوار بين البلدان العربية بغية تبادل الخبرات والاستفادة من أفضل الممارسات وتحسين نوعية الحياة عمومًا في صفوف الشباب في أرجاء العالم العربي (الأمم المتحدة 2007).

البنك الدولي

تترسّخ قناعةُ البنك الدولي على نحو متزايد بأهميةِ الاستثمار في الشباب والقضايا ذات الصلة بالشؤون الشبابية. وبالإمكان اقتفاءُ مدى التزام البنك الدولي بالتنمية الشبابية من خلال ارتفاع أرقام إستثماراته في هذا المجال بين العامين 1995 و2005 التي يُقَدَّر أنها ارتفعت من 350 مليون دولار في العام 2000 إلى مليار ومائة مليون دولار في العام 2007. وبحسب ما أبرزه البنك الدولي (2007) فإن عنصر الشباب بات، منذ العام 2001، أحدَ المكوِّنات في كلّ مشروعٍ من مشاريعه الكبرى تقريبًا وهذا ما يعكس اتجاها متناميًا نحو الاستجابة للحاجة إلى حل المسائل المتعلقة بالشباب.

في إطار السعي لمواجهة تحديات قطاع العمل في المنطقة العربية يوصي البنك الدولي بمزيدٍ من التركيز على ناحيتي الكمية والنوعية بالنسبة إلى فرص العمل الجديدة التي يصار إلى توليدها. فبالإضافة إلى كمية الوظائف التي تدعو الحاجة إلى إيجادها لا بد من الأخذ بعين الاعتبار نوعية تلك الوظائف وخصوصًا منها تلك التي تتطلب إنتاجيةً عالية وذلك لإتاحة المزيد من الاستدامة في سوق العمل وتقوية الفرص التي استجدّت (البنك الدولي 2007). هذه الإنتاجية العالية مرتبطة بإصلاح النظم التعليمية، وتبنّي القطاع الخاص الممارساتِ المكثّفة المعتَمِدةَ على التكنولوجيا، وإصلاحات الإدارة العامة، وآليات شبكة السلامة، وإنشاء مصادر للدخل من غير الأجور مثل ضمان العاطلين عن العمل. يشدد البنك الدولي على أهمية تحقيق هدفين رئيسيّين في وضع السياسات: حماية العمال وتشجيع خلق فرص العمل، أما مدى الأهمية التي يجب إيلاؤها أيًا من هذين الهدفين فتتقرر في ضوء حاجة كل بلدٍ من البلدان المعنية (البنك الدولي 2007).

6. كيف يمكن خلق المزيد من فرص العمل في البلدان العربية؟ تطبيقُ السياسات الناجعة

إن تحقيق معدلاتٍ أعلى من النمو الاقتصادي القائم على توليد المزيد من فرص العمل ينبغي أن يظل أولوية، لكن ثمة حاجة إلى الذهاب أبعد من إصلاحات توافقُ واشنطن باتجاه سياساتٍ أكثر فاعلية وتركيزًا وتلبيةً لحاجات كل بلدٍ من البلدان المعنية. في هذا الإطار يقدم داني رودريك إطارًا للتشخيص التنمويّ يصلح لاستخدامه في تصميم السياسات بديلا من الوصفات الجاهزة وقوائم النصائح التي لا نهاية لها من «الينبغيات»: «إفعلوا هذا ولا تفعلوا ذاك». نقطة الانطلاق الأساسية عند رودريك هي تشخيص المشكلة من خلال تحديد موقع عنق الزجاجة أو مجموعة أعناقها بالنسبة إلى النموّ ومن ثم وضع هذه المعوّقات في صلب عملية الإصلاح وبذلك نكون قد تجنّبنا مقاربةً أشبه ما تكون بـ «رَشِّ الدهان» على المشكلة لتغطيتها (رودريك 2004). فعلى سبيل المثال، إنخفاضُ معدل النمو قد يكون مرتبطًا بنقصٍ في مستويات الاستثمار الخاص وطرح المشاريع التجارية وهذا ما قد ينتج من قلة الأموال المستثمَرة أو إرتفاع كلفة رأس المال، أو من كون عائدات الاستثمار منخفضةً أو كون العائداتِ الاجتماعية مرتفعةً لكن من غير السهل تخصيصُها (رودريك 2004). إن المهمةَ الأساسية لدى صانعي السياسات هي أن يحددوا أيًا من هذه المعوّقات المحتَمَلة لمسيرة النمو هي في صُلب العوامل المانعة للتقدم، ومن ثم تحليل كل هذه المسببات وصولا إلى تحديد أيٍّ منها يتطلب إيلاءَه أكبر قَدْرٍ من الاهتمام (رودريك 2004). هذا التشخيص يستدعي شراكةً بين القطاعين العام والخاص، ورفع القدرات الحكومية من أجل تشخيص أكثر فاعليةً، وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات والاستثمار في التكنولوجيا التي تسهّل نشر المعلومات وتوزيعَها وجعلَها أكثر فاعليةً وتأثيرًا (رودريك 2004). هذه المقاربة من شأنها أن تروِّج للرغبة في وضع سياساتٍ تتناول الحاجات المحددة لكل بلدٍ على حدة، وهي تأخذ بعين الاعتبار القيود السياسية والإدارية. بخلاف توافق واشنطن المثقَّل، تتسم هذه المقاربة بالدينامية إذ بإمكانها إستيعاب التغيّرات التي تبرز في البلد ولا تكون متوقَّعة (رودريك 2004).

لا بدّ للسياسات المتعلّقة بالجيل العامل على المستوى الإقليمي من أن تضمَّ في إطارها التباين القائم ما بين مختلِف فئات البلدان العربية. فمن الواضح أن سياسات العمل ليست هي نفسَها بين البلدان العربية الفقيرة وتلك التي تمتلك ثرواتٍ وموارد. من جهةٍ أولى على الاقتصادات الفقيرة أن تركّز اهتمامها على الحفاظ على نوعية الأعمال الجيدة وتطويرها في القطاع الزراعي من خلال المزيد من الاستثمارات الحكومية، وفي نفس الوقت الترويج للعمل غير الزراعي في المناطق الريفية عبر التركيز على استراتيجيات التنمية المحلية. ومن جهةٍ ثانية على الاقتصادات العربية الغنية بالموارد والتي تعتمد على التوظيف في القطاع العام لاستيعاب المنضوين الجدد في سوق العمل أن تمحور اهتمامها حول تنويع اقتصاداتها وترويج إطلاق المشاريع التجارية والتجديد في هذا المجال. من الواضح أن البلدان التي تعاني من النزاعات لا يمكن أن يكون لديها برامج ذات فاعلية على صعيد توليد فرص العمل ما دامت تفتقر إلى بيئة مستقرة وتمكينية.

يجب وضع الشباب في صُلب سياسات سوق العمل، لكن في كل الأحوال هناك حاجة إلى الاعتراف بأن إستثناء الشباب بصورة عامة في العالم العربي من الشأن الاجتماعي–الاقتصادي إنما يمتُّ بصلاتٍ مباشِرة إلى ما نراه من نتائج سوق العمل. إن إنتقال الشباب إلى مرحلة البلوغ يواجه أربعةَ عواملَ هي بمثابة الأعمدة الرئيسية، التعلُّم، التوظُّف (أو الانخراط في عملٍ ما)،

الزواجُ، والمسكن. في كل واحدة من هذه المراحل يواجه الشباب في العالم العربي عمليةَ عزلٍ أو إستثناءٍ كبيرة (ديلون وآخرون، 2008)، ومن هنا فإن تحسين هذه المراحل من تحوّل الشباب يجب أن يعالج كلاً منها معالجةً فعّالةً ناجعة وما من شك في أن تحسين كل واحد من أعمدةِ التحول هذه سوف يترك أثره الإيجابيَّ في سوق العمل. يقدم ديلون وآخرون مجموعةً من التوصيات لوضع سياسة فعّالة تؤدي إلى احتضان أجيال الشباب. فهناك أولا الحاجة المتزايدة في المنطقة العربية لتوسيع دور القطاع الخاص وبالتالي الحد من ميل الناس إلى اختيار العمل في الوظائف الحكومية. ثانياً، تشجيع عملية تأهيل العمال ورفع مستوى مهاراتهم عبر تحسين نوعية التعليم والقبول في الجامعات ومبادرات التدريب، وبشكل خاص إستهداف الفئات والجماعات المهمشة في هذا المجال كالنساء الشابات. ثالثًا، على بلدان الشرق الأوسط أن تجعلَ الأولويةَ في محفِّزاتها المالية لتوليد فرص العمل للشباب ولإشراكهم في صنع القرار. بالإضافة إلى هذه التوصيات هناك حاجة إلى إصلاح الممارسات المعمول بها في مجال التوظيف في القطاع العام ورفع قيمة الأعمال غير الرسمية من خلال الاستثمار في تطوير المهارات وتحسين الاستثمار في المجالات التكنولوجية لرفع مستوى المعلومات حول توافر فرص العمل وحول مجالات النصح والتوجيه، أما على المدى الطويل فعلى البلدان المعنية أن توجّه جهودها نحو توفير الضمان الاجتماعي لكل العمال (ديلون وآخرون، 2008).

إن الجهود التي تبذلها الحكومات المعنية سوف تكون أكثر فاعليةً فيما إذا تمَّ التمييز بين البطالة الإرادية وتلك اللاّإرادية. ومن هنا يبدو واضحًا أن التركيز بالدرجة الأولى يجب أن ينصب على العاطلين عن العمل دون إرادتهم وذلك من خلال مدّهم بالخدمات التي تسهّل حصولَهم على الوظيفة المناسبة وبالتدريب الضروريّ وبدعمهم ماليًا من خلال ضمان البطالة. في هذا الإطار لا بد من بذل المزيد من الجهود الجدية لجمع المعلومات حول البطالة اللا إرادية سعيًا وراء فهم توقعات أصحابها، وما يتمتعون به من مهارات، وأمكنة وجودِهم (البنك الدولي، 2008). إن تحقيق هذه المتطلبات سوف يمكّن واضعي السياسات من التدخّل في سوق العمل على المستويات ما دون الوطنية. أما التصدي بالمعالجة للبطالة الإرادية فيتطلب إطارًا أطولَ مدىً حيث تحتاج الحكومات عندئذٍ إلى معالجة الفجوات وعدم المواءَمة ما بين التحفظ من جهة والأجور المتداولة في السوق من جهةٍ ثانية. إن توليد فرص العمل ذات الأجور المرتفعة، التي من شأنها أن تدفعَ بالعاطلين عن العمل إراديًا إلى قبول الفرص المتاحة، يعتمدُ على إطلاق إصلاحات ماكرو–اقتصادية تمكِّن من إيجاد مميزاتٍ مقارَنةٍ وتجتذبُ منتجاتِ الأجور المرتفعة (خصوصًا في قطاعي الصناعة والخدمات).

بصورةٍ عامة وشاملة، بإمكان الحكومات العربية أن تقوم بمزيد من الجهد والعمل لتعزيز المبادرات التحفيزية على العمل وخلق بيئة تُفضي بطبيعتها إلى إيجاد فرص العمل. جاء في قائمةٍ غير شاملة ضَمّت عددًا من الإصلاحات الأساسية، من شأنها التأثير المباشر في أسواق العمل في العالم العربي، وردت الاقتراحاتُ التالية (معظمُها وردَ ذكرُه في «البنك الدولي، 2008):

أ. **تعزيز القدرة التنافسية:** إن توليد فرص العمل في القطاعات التي توظّف عمالاً مَهَرة يُمثّلُ أولوية قصوى، ذلك أن نسبة البطالة بين ذوي المهارات العالية هي نسبةٌ كبيرة في العالم العربي. وهذا يتطلب تحقيق إصلاحات كبرى في بيئة الأعمال والمؤسسات التجارية في الاقتصادات العربية، إذ إن القطاعات ذات الوظائف المرتفعةِ الأجور تتطلب مرونةً في التوظيف كما في الصرف من العمل، هذا بالإضافة إلى تسهيل التمويل والحدّ من معوّقات الدخول. وينبغي توجيه برامج التدريب الحديثة والمشورة المهنية نحو تحسين مهارات توظيف الداخلين الجدد إلى سوقَ العمل بغيةَ رفع مستوى حظوظِهم في العثور على عملٍ جيد وفي القدرة على المحافظة على وظائف لائقة.

ب. **إيجاد روابط بين العاطلين عن العمل وفرص العمل:** بما أن البطالة متفشية بنسبة عالية في المناطق الريفية الفقيرة، وفي ظل هُوَّةٍ واسعة ومتزايدة ما بين المناطق التي تُوَلِّدُ فيها الوظائفُ وفُرَصُ العمل والمناطق التي تَفتقر إليها، هناك حاجة لإيجاد أفضل الروابط بين العاطلين عن العمل والمناطق المحتَمل أن تكون فرص العمل فيها متوافرةً بكثرة. سلوك هذا المسار معناه أولاً: توفير قروض للسكن والدعم المالي للعمال الذين ينتقلون من المناطق الريفية إلى المناطق المدينية. ثانيًا، الاستثمار في تحسين البنى التحتية لقطاع النقل وتوفير خدمات نقل مدعومة ماديًا، وثالثًا تشجيع خلق الوظائف وفرص العمل في المناطق التي تعاني نسبة مرتفعة من البطالة وذلك من خلال خفض الضرائب وسوى ذلك من المحفزات.

ج. **زيادة محفّزات توظيف النساء:** يجب إيلاء النساء إهتمامًا أكبر وإتاحة المزيد من الفرص أمامهنّ لكي يزدن مساهمتَهنّ في القوى العاملة، والسبيل إلى ذلك يبدأ بتحسين مجالات وصولهنّ إلى تحصيل العلم فضلاً عن إتاحة خياراتٍ أفضل لهن على صعيد الجمع بين العمل ورعاية العائلة، وعلى سبيل المثال من خلال نظام متطور لإجازة الأمومة. ونظامٍ وظيفيّ مرن يسمح للعاملة الأم بأن تعمل وفق دوامٍ جزئي.

د. **إعادة تقييم الهجرة من حيث الكلفة والمنافع:** على الحكومات العربية، خصوصًا في الاقتصادات التي تصدّر القوى العاملة، أن تجري تقييمًا شاملاً لسياساتها حيال مسألتي الهجرة والتحويلات الخارجية خصوصًا حيال كلفتهما. إن سياسة الهجرة المتساهلة، خصوصًا في ما يتعلق بحقوق العمال والجودة في بيئة العمل، يمكن أن تخفف على المدى القصير الضغوط على سوق العمل. لكنّ الهجرةَ يمكن، على المدى الطويل، أن تؤدي إلى تآكل رأس المال البشري للبلد.

هـ. **ضمان الحماية الاجتماعية:** إن مساعدةَ العاطلين عن العمل رغماً عنهم، وهم من الفقراء على الأرجح، يجب أن تكون على درجة عالية من الأولوية وذلك من خلال دعم ماليّ مصوَّبٍ بدقة نحو مستحقيه إجتماعيًا. إن تحديد الأولويات بالنسبة إلى إختيار الفئات المستَهدَفة بهذا الدعم هو مسألةٌ أساسيةٌ يجب أخذُها بعين الاعتبار عند تصميم السياسات الفعالة.

المراجع

IOE. *«The Global Jobs Pact: Employers' Guide»*. The International Organization of Employers. 2009.

Jordan Labor Watch. Press Release On the occasion of the World Day for Migrant Workers (Foreign Employees). 2009.

Martin, Ivan. *Labour Market Performance and Migration Flows in Arab Meditterranean Countries: A Regional Perspective*. Robert Schuman Center for Advanced Studies, 2009.

Mirkin, Barry. «Population Levels, Trends and Policies in the Arab Region: Challenges and Opportunities», Arab Human Development, Report Paper 01. 2010

Richards, Alan and John Waterbury. *A Political Economy of the Middle East*. (3rd ed.). Westview Press. 2008.

Rodrik, Dani. «Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank›s Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform.» *Journal of Economic Literature*, 2006: 973-987.

Rodrik, Dani. *Rethinking Growth Policies in the Developing World*. Harvard University, 2004.

Shabab Inclusion. *Shabab Inclusion*. 2009. http://www.shababinclusion.org (accessed November 10, 2009).

Tzannatos, Zafiris. *The Global Financial, Economic and Social Crisis anf the Arab Countries: A Review of the Evidence and Policies for Employment Creation and Social Protection*. Arab Employment Forum, Internationl Labor Organization, 2009.

UNESCWA. *Report on the Impact of Conflict and Political Crisis on the Socio-Economic Conditions of Countries in Western Asia*. United Nations , 2007.

United Nations. *The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens*. United Nations-League of Arab States, 2007.

Williamson, John. «What Washington Means by Policy Reform.» Peterson Institute for International Economics, 1990.

World Bank. 2007 *Economic Developments & Prospects: Job Creation in an Era of High Growth*. 2007.

World Bank. «Hashemite Kingdom of Jordan: Resolving Jordan›s Labor Market Paradox of Concurrent Economic Growth and High Unemployment.» Social and Economic Development Group- Middle East and North Africa Region, The World Bank, 2008.

World Bank. «Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Towards a New Social Contract.» MENA Development Report, 2004.

World Bank. «Youth Investment in the World Bank Portfolio.» 2009.

Akkaya, Sebnem, Norbert Fiess, Bartlomiej Kaminski, and Gael Raballand. *Economics of 'Policy Induced' Fragmentation: The Costs of Closures Regime to West Bank and Gaza*. Working Paper Series, Middle East and North Africa, The World Bank, 2008.

Assaad, Ragui and Arntz, Melanie. «Constrained geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes Under Structural Adjustment: Evidence from Egypt.» *World Development*, 2005: 431-454.

Assaad, Ragui, and Ghada Barsoum. *Youth Exclusion in Egypt: In Search of «Second Chances»*. Working Paper, Wolfensohn Center for Development- Dubai School of Government, The Middle East Youth Initiative, 2007.

Chaaban, Jad. *The Costs of Youth Exclusion in the Middle East*. Working Paper, Wolfensohn Center for Development- Dubai School of Government, The Middle East Youth Initiative, 2008.

Chaaban, Jad, «Youth and Development in the Arab Countries: The Need for a Different Approach», *Middle Eastern Studies*, Vol. 45, No. 1, 33–55, January 2009.

Dhillon, Navtej and Tarik Yousef (eds.), *Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East*, Brookings Institution Press, 2009

Dhillon, Navtej, Djavad Salehi-Isfahani, Paul Dyer, Tarik Yousef, Amina Fahmy, and Mary Kraetsch. «Missed by the Boom, Hurt by the Bust: Making Markets Work for Young People in the Middle East», Working Paper, Wolfensohn Center for Development- Dubai School of Government, The Middle East Youth Initiative, 2008.

Harrigan, Jane. «Has Policy-Based Lending by the IMF and World Bank Been Effective in the Arab World?» *Development View Point*, October 2008.

Harrigan, Jane, Hamed El- Said, and Chengang Wang.«The Economic and Political Determinants of IMF and World Bank Lending in the Middle East and North Africa». *World Development*, Vol. 34, No. 2, 247–270, 2006

ILO. ILO adopts «Global Job Pact» *Aimed at Creating Jobs, Protecting Workers and Stimulating Economic Recovery*. http://www.ilocarib.org.tt/portal/index.php?option=com_content&task=view&id=1286&Itemid=368, 2009a.

ILO. Growth, employment and decent work in the Arab region: Key policy issues. Arab Employment Forum, Internationl Labor Organization, 2009b.

ILO. *«Promoting employment opportunities for young men and women in the Arab Region»*, Arab Forum on Development and Employment, International Labor Organization. 2008

ملحق: بيانات معلوماتية إستُخدمت في تصنيف البلدان

الشكل 2: تطور الفئة العمرية العاملة من السكان بحسب الفئات الأساسية للبلدان – ما بين 15 و 24 سنة

فئات البلدان	2005	2010	2015	2020
وفرة عمال، غنى بالموارد	**8695**	**8379**	**7607**	**7275**
الجزائر	7410	7246	6468	6017
ليبيا	1285	1133	1139	1258
وفرة عمال، فقر بالموارد	**16951**	**17030**	**16268**	**17116**
مصر	16951	17030	16268	17116
مستوردة للعمال، غنية بالموارد	**6281**	**6959**	**7382**	**7751**
البحرين	125	144	147	147
الكويت	431	440	464	494
عُمان	531	598	603	604
قطر	163	269	180	209
العربية السعودية	4363	4949	5298	5490
الإمارات العربية المتحدة	668	559	690	807
مصدِّرة للعمال	**14860**	**15082**	**14430**	**12720**
الأردن	1197	1322	1341	1389
لبنان	756	765	780	721
المغرب	6437	6376	6086	5803
سورية	4410	4618	4467	4807
تونس	2060	2001	1756	1562
بلدان فقيرة	**13214**	**15131**	**16904**	**18225**
جزر القُمر	134	133	141	157
جيبوتي	170	190	198	199
موريتانيا	609	676	740	813
السودان	7754	8773	9829	10578
اليمن	4547	5359	5996	6478
بلدان تعاني من النزاعات	**7866**	**8891**	**8498**	**11943**
العراق	5614	6272	7445	8292
الصومال	1527	1740	2038	2421
الضفة الغربية وغزة	725	879	1053	1230

المصدر: قسم السكان في الأمم المتحدة.

الشكل 5 و 6: تَوزُّع العمل بحسب القطاعات الاقتصادية

نوع العمل	زراعة، صيد بري، حِراجَة، وصيد أسماكَ			عمال مناجم ومقالع حجارة			عمال مصانع			عمال كهرباء، وغاز ومياه		
الجنوسة	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
وفرة عمال، غنى بالموارد	**1446800**	**320690**	**1767490**	**164730**	**1000**	**165730**	**608980**	**386260**	**995240**	**129980**	**3000**	**132980**
الجزائر	1377800	317690	1695490	141730	..	141730	512980	375260	888240	82980	..	82980
ليبيا	69000	3000	72000	23000	1000	24000	96000	11000	107000	47000	3000	50000
وفرة عمال، فقر بالموارد	**4828000**	**2055000**	**6861000**	**392000**	**39000**	**431000**	**2199000**	**389000**	**2588000**	**229000**	**23000**	**252000**
مصر	4828000	2055000	6861000	392000	39000	431000	2199000	389000	2588000	229000	23000	252000
مستوردة للعمال، غنية بالموارد	**506953**	**6752**	**554537**	**176768**	**4289**	**200197**	**399072**	**65531**	**936272**	**105588**	**525**	**108853**
البحرين	4605	126	4731	2736	219	2955	45268	8237	53505	2565	127	2692
الكويت	22218	1328	23546	6348	957	7305	78292	8728	86121	8464	383	8847
عُمان	..	..	40832	..	..	19140	..	..	33176	..	..	2552
قطر	11593	221	11814	17510	430	17940	40012	243	40255	4360	15	4375
العربية السعودية	270745	4876	275621	94631	759	95390	439392	8891	448283	65648	..	65648
الإمارات العربية المتحدة	197792	201	197993	55543	1924	57467	235500	39432	274932	24551	188	24739
مصدِّرة للعمال	**1287505**	**343097**	**5866598**	**28262**	**2764**	**31026**	**1154060**	**383609**	**2791669**	**41983**	**3198**	**45181**
الأردن	38734	4558	43292	12911	1095	14006	129112	8404	137516	18290	810	19100
لبنان	80939	9809	90744	2639	681	3320	113491	24839	138330	5278	255	5533
المغرب	..	..	4236000	..	..	..	..	..	1254000	..	..	..
سورية	749831	195355	945186	..	..	..	595414	43114	638528	..	..	..
تونس	418001	133375	551376	12712	988	13700	316043	307252	623295	18415	2133	20548
بلدان فقيرة	**5025587**	**2344968**	**7372555**	**33707**	**6002**	**39709**	**686763**	**147952**	**843515**	**86069**	**6582**	**99251**
جيبوتي	..	..	2000	..	..	..	..	..	8800	..	..	6600
موريتانيا	231087	150878	381965	6570	4150	10720	6570	5120	11690	1642	308	1950
السودان	3491100	1975500	5466600	5400	..	5400	432900	48600	481500	62100	4500	66600
اليمن	1303400	218590	1521990	21737	1852	23589	247293	94232	341525	22327	1774	24101
بلدان تعاني من النزاعات	**195444**	**59368**	**2745636**	**317294**	**24186**	**341480**	**696895**	**126355**	**823250**	**21548**	**4886**	**26434**
العراق	131444	16368	147812	317294	24186	341480	631895	113355	745250	21548	4886	26434
الصومال	..	..	2490824	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الضفة الغربية وغزة	64000	43000	107000	..	..	..	65000	13000	78000	..	..	..

المصدر: منظمة العمل العربية.

الشكل 5 و 6، تابع: تَوزُّع العمل بحسب القطاعات الاقتصادية

نوع العمل	قطاع البناء			تجارة الجملة والمفرّق، فنادق ومطاعم			قطاع النقل والمخازن والاتصالات		
الجنوسة	**ذكور**	**إناث**		**ذكور**	**إناث**	**المجموع**	**ذكور**	**إناث**	**المجموع**
وفرة عمال، غنى بالموارد	**1032500**	**12570**	**1045070**	**1510550**	**62350**	**1572900**	**550400**	**21890**	**572290**
الجزائر	1003500	11570	1015070	1346550	58350	1404900	440400	16890	457290
ليبيا	29000	1000	30000	164000	4000	168000	110000	5000	115000
وفرة عمال، فقر بالموارد	**1479000**	**30000**	**1509000**	**2546000**	**472000**	**3018000**	**1227000**	**67000**	**1294000**
مصر	1479000	30000	1509000	2546000	472000	3018000	1227000	67000	1294000
مستوردة للعمال، غنية بالموارد	**1353426**	**7897**	**1382800**	**1592257**	**180495**	**1851774**	**490696**	**26859**	**563491**
البحرين	27509	771	28280	44838	6088	50926	12310	2430	14740
الكويت	103688	6676	110364	198911	27860	226771	35973	8274	44247
عُمان	..	..	17864	..	..	44022	..	..	45936
قطر	116816	450	117266	34885	1124	63009	14604	712	15316
العربية السعودية	629326	243	629569	1023207	883	1032090	258924	6359	265283
الإمارات العربية المتحدة	476087	3370	479457	290416	144540	434956	168885	9084	177969
مصدِّرة للعمال	**1245500**	**106919**	**2102419**	**1544423**	**163804**	**2889227**	**666723**	**39614**	**706337**
الأردن	66708	8417	75125	202277	15457	217734	115124	9659	124783
لبنان	112611	1373	113984	202353	45534	247887	51027	2091	53118
المغرب	..	..	750000	..	..	1181000	..	..	..
سورية	654028	5852	659880	715690	26910	742600	327930	5298	333228
تونس	412153	91277	503430	424103	75903	500006	172642	22566	195208
بلدان فقيرة	**782909**	**32276**	**827185**	**1780356**	**196031**	**2012387**	**641037**	**32773**	**690810**
جيبوتي	..	..	12000	..	..	36000	..	..	17000
موريتانيا	20261	3124	23385	74474	51223	125697	12047	4518	16565
السودان	317700	5400	323100	722700	74700	797400	376200	10800	387000
اليمن	444948	23752	468700	983182	70108	1053290	252790	17455	270245
بلدان تعاني من النزاعات	**220530**	**30606**	**625696**	**357650**	**82114**	**439764**	**408090**	**90114**	**498204**
العراق	153530	27606	181136	252650	70114	322764	377090	70114	447204
الصومال	..	..	374560	..	..	..	.. ..	..	..
الضفة الغربية وغزة	67000	3000	70000	105000	12000	117000	31000	20000	51000

المصدر: منظمة العمل العربية.

الشكل 5 و6، تابع: تَوزُّع العمل بحسب القطاعات الاقتصادية

نوع العمل	وسيط مالي، وكيل عقاري، أعمال تأجيرية وتجارية			أعمال مجتمعية واجتماعية وخدمات شخصية			المجموع		
الجنوسة	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
وفرة عمال، غنى بالموارد	**134100**	**47030**	**181130**	**2139670**	**938500**	**3078170**	**7717710**	**1793290**	**9511000**
الجزائر	107100	41030	148130	1579670	587500	2167170	6592710	1408290	8001000
ليبيا	27000	6000	33000	560000	351000	911000	1125000	385000	1510000
وفرة عمال، فقر بالموارد	**543000**	**104000**	**647000**	**3221000**	**1737000**	**4958000**	**16664000**	**4916000**	**21558000**
مصر	543000	104000	647000	3221000	1737000	4958000	16664000	4916000	21558000
مستوردة للعمال، غنية بالموارد	**1500159**	**41109**	**1561646**	**2830138**	**1397173**	**4641373**	**8955057**	**1730630**	**11800943**
البحرين	20404	3887	24291	85022	44796	129818	245257	66681	311938
الكويت	55018	7268	62268	455755	289569	745324	964667	351043	1314793
عُمان	..	..	20416	..	..	414062	..	..	638000
قطر	12811	3816	16627	93512	57447	150959	346103	64458	437561
العربية السعودية	1386104	19812	1405916	947849	747361	1695210	5115826	789184	5913010
الإمارات العربية المتحدة	25822	6326	32128	1248000	258000	1506000	2722596	463065	3185641
مصدِّرة للعمال	**330204**	**70996**	**401200**	**1635727**	**635023**	**3404750**	**7934387**	**1749024**	**18238407**
الأردن	60253	11052	71305	288355	82084	370439	931764	141536	1073300
لبنان	44868	17104	61972	200589	100417	301006	813795	202103	1015894
المغرب	..	..	..	..	..	1134000	..	..	8555000
سورية	87021	13092	100113	933206	340753	1273959	4063120	630374	4693494
تونس	138062	29748	167810	213577	111769	325346	2125708	775011	2900719
بلدان فقيرة	**117256**	**20798**	**153054**	**2065197**	**544739**	**2654936**	**11218881**	**3332121**	**14693402**
جيبوتي	..	..	15000	..	..	45000	..	..	142400
موريتانيا	1642	1282	2924	98020	87116	185136	452313	307719	760032
السودان	77400	16200	93600	940500	306900	1247400	6426000	2442600	8868600
اليمن	38214	3316	41530	1026677	150723	1177400	4340568	581802	4922370
بلدان تعاني من النزاعات	**119591**	**140961**	**260552**	**3570958**	**1996410**	**6260304**	**5908000**	**2555000**	**12021320**
العراق	119591	140961	260552	3381958	1975410	5357368	5387000	2443000	7830000
الصومال	..	..	..	..	..	692936	..	..	3558320
الضفة الغربية وغزة	..	..	..	189000	21000	210000	521000	112000	633000

المصدر: منظمة العمل العربية.

الشكل 7: تَوزُّع العمل بحسب نوع الوظيفة

		الأردن	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	العربية السعودية	السودان	سورية	الصومال	العراق
عمال مهنيون	ذكور	268000	255953	12400	..	467000	..	760012	677600	303000	..	..
	إناث	91500	93140	9754	..	275000	..	339472	441768	233000	..	..
	المجموع	359500	349093	22154	285599	742000	..	1099484	1119368	536000	288000	3758412
مشترعون، كبار الموظفين والمدراء	ذكور	36462	103845	40497	..	690000	..	199864	404377	394000	..	..
	إناث	4300	11281	9721	..	226000	..	20348	3000	89000	..	..
	المجموع	40762	115126	50218	130526	916000	..	220212	407377	483000	93000	36950
كتبة	ذكور	83325	103043	22403	..	233000	..	475617	308000	..	..	
	إناث	25000	31535	10373	..	137000	..	25680	177020	..	..	..
	المجموع	108325	134578	32776	274218	370000	..	501297	485020	..	435000	..
تجارة بالجملة والمفرق وخدمات منوعة	ذكور	122800	379593	60023	..	1325000	..	528111	1155000	694000	..	
	إناث	9800	163564	29386	..	95000	..	4729	94463	40000	..	..
	المجموع	132600	543157	89409	557177	1420000	..	532840	1249463	734000	949000	..
عمال خدمات وبائعون	ذكور	..	..	..	..	..	..	1405147	..	..	..	
	إناث	..	..	..	..	..	..	394250	..	..	..	..
	المجموع	..	..	..	..	..	..	1799397	..	..	634000	..
مزارعون وصيادون مهرة	ذكور	28000	181477	7387	..	1121000	..	286128	3611300	821000	..	
	إناث	..	4147	22	..	242000	..	5481	2087887	356000	..	..
	المجموع	28000	185624	7409	719584	1363000	..	291609	5699187	1177000	1837000	..
عمال مصانع وتجميع قطع	ذكور	393177	1115455	99832	..	1474000	..	1460944	1543723	1576000	..	
	إناث	10936	63569	4668	..	362000	..	7224	195862	63000	..	..
	المجموع	404113	1179024	104500	1361519	1836000	..	1468168	1739585	1639000	200000	..
غير محدد	ذكور	..	584000	6163	..	1282000	..	..	..	..	..	..
	إناث	..	284000	371	..	89000	..	..	..	..	..	..
	المجموع	..	868000	6534	96077	1371000	147900	..	..	..	..	..
باحثون عن عمل	ذكور	144175	..	..	..	1209000	..	..	..	321000	..	..
	إناث	55825	..	..	..	266000	..	..	..	202000	..	..
	المجموع	200000	..	..	..	1475000	147900	..	..	523000	..	..
المجموع	ذكور	1075939	2723000	248705	..	7801000	..	5115823	7700000	4108000	..	..
	إناث	197361	592000	64295	..	1692000	..	797184	3000000	984000	..	..
	المجموع	1273300	3315000	313000	3424700	9493000	295800	5913007	10700000	5092000	4436000	7830000

المصدر: منظمة العمل العربية.

الشكل 7، تابع: تَوزُّع العمل بحسب نوع الوظيفة

		عمان	الضفة الغربية وغزة	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن
عمال مهنيون	ذكور	..	..	9842	182057	112243	230000	2762000	..	31760	258726
	إناث	..	..	1261	71500	78008	306000	1282000	..	21832	91341
	المجموع	134598	..	11103	253557	190251	536000	4044000	140000	53592	350067
مشترعون، كبار الموظفين والمدراء	ذكور	..	..	46941	42362	102604	11000	1471000	..	5948	275537
	إناث	..	..	17014	5206	21796	1000	189000	..	5745	77044
	المجموع	20134	..	63955	47568	124400	12000	1660000	121000	11693	352581
كتبة	ذكور	..	..	47230	134813	53259	209000	557000	..	16931	153002
	إناث	..	..	6510	31026	7076	51000	213000	..	20096	32412
	المجموع	87265	..	53740	165839	60335	260000	770000	427000	37027	185414
تجارة بالجملة والمفرق وخدمات منوعة	ذكور	..	..	117825	394351	71117	132000	1688000	..	117186	780342
	إناث	..	..	38510	243282	27861	2000	171000	..	95233	41362
	المجموع	147888	..	156335	637633	98978	134000	1859000	859000	212419	821704
عمال خدمات وبائعون	ذكور	..	..	..	..	..	118000	..	..	..	..
	إناث	..	..	..	..	..	12000	..	..	..	..
	المجموع	..	..	..	..	..	130000	..	876000	..	..
مزارعون وصيادون مهرة	ذكور	..	..	8328	..	44700	60000	4243000	..	232730	1081555
	إناث	..	..	111	..	4040	3000	1798000	..	152158	187189
	المجموع	43701	..	8439	..	48740	63000	6041000	4965000	384888	1268744
عمال مصانع وتجميع قطع	ذكور	..	..	148396	289207	389560	256000	4739000	..	93092	1520818
	إناث	..	..	2165	2749	61212	8000	148000	..	63786	106596
	المجموع	202674	..	150561	291956	450772	264000	4887000	3746000	156878	1627414
غير محدد	ذكور	..	..	..	..	106294	108000	26000	..	45450	397720
	إناث	..	..	..	..	26868	2000	4000	..	72453	124356
	المجموع	2678	..	..	..	133162	110000	30000	6000	117903	522076
باحثون عن عمل	ذكور	..	690000	..	18000	..	114000	1178000	..	..	..
	إناث	..	25000	..	7000	..	43000	1089000	..	..	..
	المجموع	..	194000	..	25000	..	157000	2267000	..	..	..
المجموع	ذكور	..	690000	378562	1058041	879777	1238000	16664000	..	547600	4467700
	إناث	..	137000	65571	360763	226861	428000	4894000	..	426800	660300
	المجموع	638000	827000	4441333	1418804	1106638	1666000	21558000	11140000	974400	5128000

المصدر: منظمة العمل العربية.

الشكل 8: العمل بحسب الوضع والوظيفة (بالآلاف)

نوع العمل	رب العمل	عامل لحسابه الخاص	عامل مقابل أجر	يعمل للعائلة دون أجر	المجموع
وفرة عمال، غنى بالموارد	2232	..	5521.15	1773.85	9527
الجزائر	1816	..	4484	1718	8018
ليبيا	416	..	1037.15	55.85	1509
وفر عمال، فقر بالموارد	2894	2411	11343	2643	19291
مصر	2894	2411	11343	2643	19291
مستوردة للعمال، غنية بالموارد	117.152	327.38	5590.709	10.272	6045.513
البحرين	6.573	4.695	301.419	0.313	313
الكويت	13.594	38.064	1502.163	1.359	1555.18
عُمان	8.319	33.631	399.283	0.84	442.073
قطر	2.993	1.904	432.504	6.732	444.133
الإمارات العربية المتحدة	85.673	249.086	2955.34	1.028	3291.127
مصدِّرة للعمال	3602.043	1828.985	9193.913	3262.625	17887.57
الأردن	89.131	119.69	1055.566	8.913	1273.3
المغرب	2925	..	3385	2731	9041
سورية	398.869	1210.659	2657.431	411.067	4678.026
تونس	189.043	498.636	2095.916	111.645	2895.24
بلدان فقيرة	809.184	5515.027	6808.265	2265.842	15398.32
السودان	581.5	4272	3813	1787.4	10453.9
اليمن	227.684	1243.027	2995.265	478.442	4944.418
بلدان تعاني من النزاعات	2679.589	153.256	5073.849	488.11	8394.804
العراق	2655.5	..	4737.057	423.808	7816.365
الضفة الغربية وغزة	24.089	153.256	336.792	64.302	578.439

المصدر: منظمة العمل العربية.